الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تسيير

تخصص: تدقيق محاسبي

حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية القوائم المالي

دراسة حالة": المديرية العمومية للاتصالات بولاية إليزي

إعداد الطالب (ة):

حياة أحمودة

تحت إشراف الأستاذة:

خليدة عابي

لجنة المناقشة

د.بن على عبد الرزاق	**أستاذ محاضر أ بجامعة بجامعة حمة لخضر بالوادي.**	**رئيسا**
عابي خليدة	**أستاذ مساعد أ بجامعة بجامعة حمة لخضر بالوادي**	**مشرفا ومقررا**
بوسواك امال	**أستاذ مساعد أ بجامعة بجامعة حمة لخضر بالوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة حوكمة الشركات لضمان مصداقية القوائم المالية.

حيث زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، وذلك لما شهده العالم من الأزمات الاقتصادية التي وقعت في الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية، والانهيارات التي حدثت في كلا من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ومنها أزمة التي وقعت لمؤسسة أورن وشركة، وشركة الاتصالات الأمريكية، وذلك كان سببه هو عدم ممارسة الإدارة أسلوب السلطة الرشيدة (حوكمة الشركات)، حيث أن تطبيقها ي رفع من جودة مصداقية القوائم المالية داخل الشركات والمؤسسات، وذلك من خلال تطبيق مبادئها وآليتها بإحكام وبشرط على كافة أعمالها.

الكلمات الإفتتاحية: حوكمة الشركات، القوائم المالية.

.

فهرس المحتويات

العنوان		الصفحة
الاهداء		
شكر وعرفان		
الملخص		
فهرس المحتويات		I
قائمة الجداول والأشكال		I
قائمة الملاحق		II
قائمة المصطلحات		I
مقدمة عامة		أ – د
تحديد إشكالية البحث		أ
فرضيات البحث		ب
مبررات اختيار الموضوع		ب
أهداف الدراسة		ب
الإطار الزماني والمكاني للبحث		ج
محتوى البحث		د
الفصل الأول	**الإطار الفكري والنظري لحوكمة الشركات**	28-06
تمهيد الفصل الأول.....		06
المبحث الأول	**أسباب ظهور حوكمة الشركات**	07
المطلب الأول	نظرية الوكالة	07
المطلب الثاني	الفضائح المالية	08
المبحث الثاني:	**الخلفية الفكرية لحوكمة الشركات**	09
المطلب الأول	نشأة حوكمة الشركات	09
المطلب الثاني	ماهية حوكمة الشركات	11

فهرس المحتويات

المبحث الثالث	**محددات ومبادئ حوكمة الشركات**	16
المطلب الأول	محددات حوكمة الشركات وآلياتها	16
المطلب الثاني	مقومات ومبادئ حوكمة الشركات	19
المبحث الرابع	**تجارب المنظمات الدولية لحوكمة الشركات**	23
المطلب الأول	التجارب الدولية لحوكمة الشركات	23
المطلب الثاني	المنظمات الدولية وقواعد الحوكمة الشركات	26
خلاصة الفصل الأول.....		28
الفصل الثاني	**الإطار النظري للقوائم المالية**	48-30
تمهيد الفصل الثاني.....		30
المبحث الأول	**ماهية القوائم المالية**	31
المطلب الأول	مفهوم وخصائص القوائم المالية	31
المطلب الثاني	أهداف وأهمية القوائم المالية	33
المبحث الثاني	**الفرضيات الأساسية للقوائم المالية و العوامل المؤثرة عليها**	36
المطلب الأول	الفرضيات الأساسية للقوائم المالية	36
المطلب الثاني	العوامل المؤثرة على القوائم المالية	36
المبحث الثالث:	**عناصر وأنواع ومستخدمي القوائم المالية**	39
المطلب الأول	عناصر القوائم المالية	39
المطلب الثاني	أنواع القوائم المالية	40
المطلب الثالث	مستخدمي القوائم المالية	46
خلاصة الفصل الثاني.....		48
الفصل الثالث	**دراسة حالة مديرية العملياتية للاتصالات _ ولاية اليزي**	72-50
تمهيد الفصل الثالث.....		51
المبحث الأول	**معلومات حول المديرية العملياتية للاتصالات ومنهجية الدراسة المتبعة.**	51
المطلب الأول	النشأة والهيكل التنظيمي للمديرية العملياتية للاتصالات	52
المطلب الثاني	مجتمع وعينة الدراسة.	53
المطلب الثالث	حدود الدرسة	53

فهرس المحتويات

المبحث الثاني	**إعداد الاستبيان وتفريغ بياناته**	54
المطلب الأول	إعداد الإستبيان	54
المطلب الثاني	تفريغ البيانات	54
المبحث الثالث	**تحليل نتائج الاستبيان**	59
المطلب الأول	تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى الثقة والمصداقية في القوائم المالية.	59
المطلب الثاني	انتشار الفساد المالي والإداري راجع إلى غياب حوكمة الشركات.	62
المطلب الثالث	إختبار صحة الفرضيات	63
خلاصة الفصل الثالث.....		77
خاتمة عامة		72-70
قائمة المصادر والمراجع		هـ- ط
الملاحق		91-73

تمهيد الفصل الأول:

نتيجة للأزمات المالية المختلفة التي حدثت في كثيرا من دول العالم وما صاحبها من ضياع حقوق أصحاب المصالح، وفقد ثقة المستثمرين، وكأسلوب لتفادي الوقوع في هذه الأزمات و التقليل من حدتها كان لزما على الاقتصاديين والمهتمين بإيجاد حلول لهذه الأزمة، وذلك من خلال دراسات أجريت حول أسباب هذه الانهيارات فوجد أن القسط الكبير يعود إلى الفساد المالي و الفساد الإداري والمحاسبي، وما صاحبه من عدم قدرة الإدارة على القيام بواجبها الرقابي، بالإضافة إلى تأكيد مراقبي الحسابات على دقتها، نتيجة لكل ذلك ذاد الاهتمام بتطبيق مفهوم الحوكمة من خلال مبادئها وآلياتها، التي تتضمن الدراسة السليمة لها.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى أسباب ظهور حوكمة الشركات وذلك في المبحث الأول وهو يضمن كلا من نظرية الوكالة والفضائح المالية ،وفي المبحث الثاني الخلفية الفكرية لحوكمة الشركات تضمن كلا من نشأة حوكمة الشركات وماهية حوكمة الشركات ، وإما بالنسبة للمبحث الثالث تحت عنوان محددات مبادئ ومقومات حوكمة الشركات تناولنا فيه محددات حوكمة الشركات والياتها،مبادئ ومقومات حوكمة الشركات،وبالنسبة للمبحث الرابع الأخير خصص لمنضمات لدولية لحوكمة الشركات حيث كان فيه كلا من التجارب الدولية لحوكمة الشركات والمنظمات الدولية وقواعد لحوكمة.

المبحث الأول: :أسباب ظهور حوكمة الشركات

ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول النامية والمتقدمة إثر الانهيارات الاقتصادية الكبرى، الشركات العالمية والأزمات المالية التي شاهدتها عدة دول، حيث ظهرت حتمية تبني مفهوم حوكمة الشركات لدورها المؤثر في الأداء وتقليل المخاطر والتكيف مع المتغيرات البيئية في ضل تطبيق قواعدها.

المطلب الأول: نظرية الوكالة

يعود ظهور نظرية الوكالة للأمريكيين بيرلز وميتر سنة 1932م الذين لاحظا أن هناك فصل بين الملكية رأس مال الشركة وعملية الرقابة والذين لاحظا أن هناك فصل بين الملكية رأس مال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة.[1]

ويصف (1976)Jensen &Meckling علاقة الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبه واحد أو أكثر من الأفراد (الأصيل أو الموكل) بتعيين واحد أو أكثر (الوكيل) لكي ينجز بعض الأعمال والخدمات بالنيابة عنه، وفي المقابل يفوض الأصيل الوكيل في اتخاذ بعض القرارات.

كما تصف نظرية الوكالة المنشأة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية، وأن وجود المنشأة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود الاتفاقية، وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المنشأة وبالتالي يمكن دراسة سلوك المنشأة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها.[2]

إن فصل الملكية عن الإدارة تسبب في وجود بعض الصراعات أدت بمختلف الأطراف إلي تحمل ما يعرف بـ –تكاليف الوكالة–بأنواعها الثلاثة الرئيسية:

تكلفة الرقابة : يتحملها الموكل.

تكلفة الثقة: يتحملها الوكيل الذي يبذل جهده ليؤكد أنه شخص موثوق به قادر على الوفاء بوعده.

تكلفة فائض الخسارة: الفرق أو الهامش الموجود بين القرارات التي يتخذها الوكيل والقرارات التي كان يتعين عليه اتخاذها.[3]

- ✓ **فروض نظرية الوكالة:**

1- الزهرة بيسي، **مراجعة الحسابات ودورها في تفعيل حوكمة الشركات**، رسالة ماستر، دراسة غير منشورة، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير معهد علوم التسيير،2012/2011، ص:49.

2- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، ط05،2008، ص: 29.

3-بيسي، مرجع سابق، ص: 50.

ـ يتميز كل من الأصيل والوكيل بالرشد الاقتصادي ويسعي إلي تعظيم منفعة الذاتية.

اختلاف أهداف وأفضليات كل من الأصيل والوكيل فبينما يسعي الأول إلى الحصول على أكبر قدر من جهد وعمل وتصرفات الوكيل مقابل أجر معقول، فإن الوكيل يسعي إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت والحوافز والمزايا مع بذل جهد أقل.

ـ اختلاف المخاطرة التي يتحملها كل من الأصيل والوكيل، ويرجع ذلك إلى :

- ✓ عدم قدرة الأصيل على متابعة وملاحظة أداء وقرارات وتصرفات الوكيل بصور مباشرة نتيجة معايشة نتيجة الأخيرة لظروف العمل ومشاكله والإلمام بخصائص التنظيم.
- ✓ اختلاف الخلفية التدريبية والخصائص الشخصية لكل من الأصيل والوكيل.
- ✓ اختلاف إمكانية التوصل إلى المعلومات وفهمها لكل من الأصيل والوكيل.[1]

المطلب الثاني: الفضائح المالية

أدت الانهيارات المالية والفضائح المالية الإدارية بالمؤسسات العملاقة في العديد من دول العالم والتي كان لها وما يزال الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي لها تلك المؤسسات إلى دراسة وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الانهيارات و الفضائح، ولعل من أهم هذه الفضائح ما حدث لشركة (Enron إنرون للطاقة)، وشركة (الاتصالاتت Worldcom) والشركة (الأوربية للأغذية)، والتي تبين فيما بعد أن العيب ليس بمعايير المحاسبة ولكن في سلوكيات مطبقيها. فما جاء في قضية إنرون أن معايير المحاسبة كانت تنص على آليات معينة يجب إتباعها عند إنشاء شركة ذات أهداف محددة إلا أن إدارة إنرون لم تتقيد بها، حيث مراجعهم الخارجي (ارثر اندرسون) الطرف عن عملية عدم التقيد وبالتالي وفي الحالتين اتبعت الإدارة ومراجعها الأسلوب الأخلاقي.

وهذا ما أدى بالحكومة الأمريكية إلى إصدار قانون (Sqrbanes Qxley Act of 2002) يلزم المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة الشركات والذي أحدث تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام وبيهم مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص.[2]

1-عبد العال حماد،مرجع سابق،ص:70.

2- عمر إقبال توفيق المشهداتي، " **تدقيق التحكم المؤسسي(حوكمة الشركات) في ظل المعايير التدقيق المتعارف عليه ا** " مجلة الأداء الجزائرية، العدد: 02،2012، ص: 224.

المبحث الثاني: الخلفية الفكرية لحوكمة الشركات

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات

تستمد حوكمة الشركات جذورها التاريخية من نظرية الوكالة والتي بلورها Means &Berls عام 1932، وذلك في أعقاب الانتشار الواسع لمفهوم انفصال الملكية عن الإدارة وظهور الشركات المساهمة، وما ترتب عن ذلك من تعارض في المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من ناحية والمساهمين وأصحاب المصالح من ناحية آخري وتبحث نظرية الوكالة في علاقات الوكالة ومشاكلها، وتمثل العلاقة بين الموكل (حملة الأسهم، الملاك، أصحاب المصلحة)، والوكيل (الإدارة) أبرز علاقات الوكالة ويفضل افتراض المنفعة الذاتية، فإن الإدارة قد تتخذ قرارات وتقوم بأفعال تسعى من وراءها إلي تعظيم منافعها الخاصة على حساب مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في المؤسسة، ومن هنا تنشأ مشاكل الوكالة نتيجة عدم قدرة الموكل على رقابة أداء الوكيل (الإدارة)، وعدم تماثل المعلومات، حيث أن الإدارة في ظل الموقع الذي تحتله في الشركة لديها القدرة على الحصول على معلومات أكثر من موكل، وحتى لو توفرت نفس المعلومات للموكل فإنه لا يستطيع تفسيره بنفس قدرة الوكيل المتخصص.[1]

ومن ناحية أخرى جاءت ظاهرة الفضائح المالية للشركات العالمية بما احتوت عليه من فساد إداري وتواطؤ شركات المحاسبة والمراجعة مع كبار الإداريين، واستخدام المعلومات الداخلية ونشر القوائم المالية وأرباح غير حقيقية، لتؤكد أهمية إيجاد معايير لأفضل الممارسات والإجراءات في إدارة وتنظيم ومراقبة والإشراف الفعال على الشركات المساهمة بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعية والالتزام بالأنظمة الداخلة الخارجية المنظمة لأعمال الشركات.

ويرى البعض أن ظهور مفهوم حوكمة الشركات قد ارتبط بالأساس بفضيحة وترجيت في الولايات المتحدة الأمريكية، وما رفقها من قيام لجان تابعة للكونجرس الأمريكي بإصدار قانون مكافحة الفساد عام 1977، والذي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية في شركات الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وفي عام 1985 في أعقاب انهيار عدة شركات مالية تعمل في قطاع الادخار والقروض في الو م أ، قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية والتابعة إلىsec بإصدار تقريرها المسمى Trea Way

1-بن عيسى مريم،**تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء** ، رسالة ماجستير،دراسة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح_ورقلة_، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم تسيير،2011. ص:3.

2-المرجع نفسه، ص:4.

Commission، والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية.

وفي عام 1992 قامت بورصة لندن للأوراق المالية في أعقاب انهيار عدة شركات وظهور بعض الفضائح المالية في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينات بتشكيل لجنة Cadbury committe، لوضع تصورات للممارسات والإجراءات التي تساعد الشركات لتحديد وتطبيق الرقابة الداخلية من أجل منع حدوث خسائر التي تؤثر على المساهمين والبنوك.

وفي إعقاب الأزمة الأسيوية في 1998، جاءت مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE مع البنك الدولي وكذاك بنك التنمية الدولي الأسيوية، لتؤكد على أهمية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، عن طريق البدء في عقد حلقات النقاش والمؤتمرات الدولية، بل وجاءت المشاركات من الوم أ وأوروبا للإشراف على وضع إجراءات حوكمة إدارة الشركات الأسيوية.[1]

وقد ترتب على الأزمات العالمية والانهيارات الاقتصادية التي ضربت جنوب شرق آسيا في الأسواق المالية زيادة الاهتمام بحوكمة الشركات، على اعتبار أن حوكمة الشركات تعد فلسفة قديمة تجدد الاهتمام بها للسببين التاليين:

_ الفشل المفاجئ لعدد من الشركات الكبيرة مؤخرا.

_ ازدياد معدل حدوث التلاعب والأخطاء المالية عند إعداد القوائم المالية.

وفي عام 2002/2001 انهارت عدة شركات أمريكية عملاقة (Enron World Com)،بسرعة غير متوقعة رغم أن تقاريرها المالية كانت تشير إلى تحقيق أرباح عالية، وقد ترتب على ذلك انعدام ثقة مستخدمي القوائم المالية، وأمانة ونزاهة المراجعين الخارجين، ومن ثم ظهر وبقوة ضرورة إعمال مفهوم حوكمة الشركات كأداة تساعد في عملية الإشراف والرقابة والمساءلة على أنظمة وقوانين الشركات ومدى الالتزام بتنفيذها.

وفي عام 1999 قائمة منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية OCDE بإصدار مجموعة مبادئ حوكمة الشركات Corporate Governance principlesوالتي تم تعديلها عام 2004، وهدفت المنظمة من وراء ذلك إلى مساعدة الدول في تطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات.[2]

1-المرجع نفسه، ص:4.

2- المرجع نفسه ،ص:05.04.

المطلب الثاني: ماهية حوكمة الشركات

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات:

لفظ الحوكمة هو ترجمة المصطلح الإنجليزي(Governance)، وقد توصل مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب هذا المصطلح ، إلى استخدام مصطلحات أخرى تعبر عن هذه الكلمة مثل: الإدارة الرشيدة، الحاكمية، الحوكمة، الحكم الراشد، الحكم الصالح أو الجيد، لذا يطلق على مصطلح (Corporate Governance) بحوكمة الشركات.[1] ولقد تعددت التعريفات لهذا المصطلح نذكر منها:

_ قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، و لقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح و الحقوق المالية للمساهمين.[2]

_ تنفيذ الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرف غير المقبول.

_ أنظمة تستخدم للرقابة على الشركة ومجلس إدارتها وأعضائه.[3]

_ أنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية و النزاهة و الشفافية.[4]

_ عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC): بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.[5]

_ عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): على أنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتضع الأحكام لإتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة.[6]

_ حوكمة الشركات هو النظام الذي الشركات التجارية وتوجه وتسيطر عليها. يحدد هيكل حوكمة الشركات توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، مثل، لوحة،المديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى،

1-أمال عياري، أبوبكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات** ،ملتقي حول تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر _بسكر_، 07/06/ماي2012.ص:3.

2- أحمد قايد نوالدين، وآخرون ،**"النظام المحاسبي المالي آلية لدعم الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** "،الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية ،جامعة الوادي،2014، ص: 03.

3-أمين السيد أحمد لطفي،**المراجعة وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية_ الإسكندرية،2010، ص: 132.

4- عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 04.

5-شريف غياط، فيروز رجال،حوكمة الشركات: **أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي**، جامعة8 ماي_ قالمة، ص:4.

6-شريقي عمر،**دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي** ، ملتقي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009/09/21/20،ص:3.

ويحدد القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركات. من خلال ذلك، فإنه يوفر أيضا هيكل من خلالها أهداف الشركة هي مجموعة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ورصد الأداء.[1]

ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن الحوكمة هي نظام يقصد به الأسلوب الذي تمارس به سلطات الإدارة بطريقة جيدة، وهذا النظام هو الذي يحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء داخل أي منظمة. كما يشمل النظام المقومات الأساسية لنجاح المنظمة وتقويتها على المدى البعيد.

ومن خلال التعاريف السابق يمكننا استنتاج الخصائص التي تتميز بها حوكمة الشركات :

المشاركة: تعتبر المشاركة الحجر الأساس في الحوكمة الرشيدة وتبدأ من عمل الرجل والمرأة جنبا إلى جنب في المجتمع، ويمكن أن تكون المشاركة مباشرة أو من خلال شركات شرعية تمثل الأطراف المختلفة.

سيادة القانون: حيث تتطلب الحوكمة الرشيدة هياكل قانونية عادلة تتم فرضها بشكل نزيه، حيث تضمن حماية كاملة لحقوق الإنسان خصوصا حقوق الأقليات.[2]

الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

الشفافية: تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.

الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط.

لا توجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط.

المساءلة: إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس

الإدارة والإدارة التنفيذية.

المسؤولية: المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.

العدالة: يجب احترم حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.

المسؤولية الاجتماعية:النظر إلى الشركة كمواطن جيد.[3]

1-Jekaterina Novikova،**The Impact of Internal Corporate Governance System on Firms Innovative Activities**the DRUID Academy's Winter Conference on Innovation،Growth and Industrial Dynamics Aalborg، Denmark January 22-24، 2004.

2-أحسين عثماني، سعاد شعابنية، **النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على البورصة الجزائر** ،ملتقي حول تطبيق مبادئ الحوكمة، في المؤسسات المصرفية حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر _بسكر_، 07/06/ماي2012.ص:5.

3-فاتح غلاب،"**تطور دور وضيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة** "، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير ،2012/2011،ص:11.

الشكل رقم 01: خصائص حوكمة الشركات

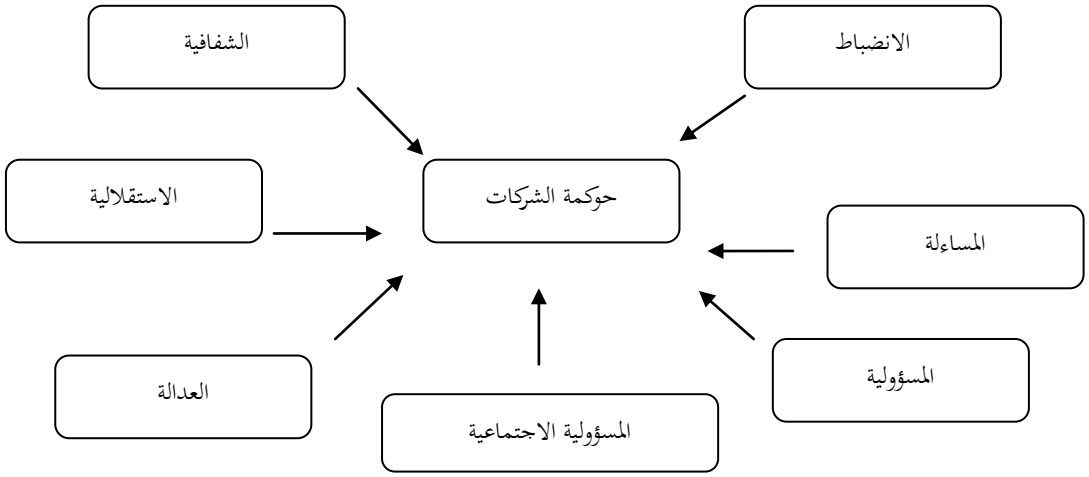

المصدر: - فاتح غلاب،"**تطور دور وضيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**" ، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير،2012/2011،ص:11.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات:

تهدف إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة ، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات ، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره سواء كان إداريا أو ماليا أو محاسبيا، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد وذلك من خلال ما يلي:

_ التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة.

_ تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

_ تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق، الذي ينعكس إلى تحقيق الكفاءة والتنمية.

_ ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

_ زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية.

_ الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع.

_خفض تكلفة رأس المال للشركة وضمان استمراريتها، حيث تساعد الحوكمة على الحد من هروب رأس المال ومكافحة الفساد الإداري والمالي اللذان يقفا عثرة في طريق التنمية.

_ تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل، وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ودرجة الوعي عند المستثمرين حتى تتمكن الشركة من الصمود أمام المنافسة القوية.[1]

الفرع الثالث: أهمية حوكمة الشركات:

تتمثل أهمية حوكمة الشركات في التالي:

_ التأكد على حماية مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها.

_ حماية أصول الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتعزيز أثرهم في مراقبة الأداء.

_ تحسين إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها.

_ تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في كل تعاملات وعمليات الشركة.

كما حددت أهميتها في مايلي:

_ تخفيض مخاطر الفساد المالي والإداري التي توجهها الشركة والدول.

_ رفع مستوي الشركات في دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي لدول تلك الشركات .

_ جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي للتوجه نحو الاستثمار في المشروعات الوطنية.

_ تزيد من قدرة الشركة الوطنية علي المنافسة في العالم وفتح أسواق جديدة.

_ الشفافية والدقة والوضوح فيما تصدره الشركة من القوائم المالية لزيادة ثقة المستثمرين واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.

وعلى المستوى العربي أوضحت إحدى الدراسات أن أهمية حوكمة الشركات في تحسين التنافس بين الدول والشركات العربية،وتقليل مخاطر الأزمات المالية والاقتصاد ككل ودعم أداء الشركات الاجتماعي، مع زيادة الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي عدد من دول العالم والتحول للأنظمة الاقتصادية التي يتم الاعتماد

1-ماجد إسماعيل أبو حمام،**أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** ،رسالة ماجستير، جامعة غزة، كلية التجارة قسم الحاسبة والتمويل،2009،ص:18.

فيها على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومستمرة من النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحرير الأسواق المالية.[1]

مزايا حوكمة الشركات: حيث تتمثل في مايلي:

_ تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.

_ فرص الرقابة الفعالة على أداء الشركات وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.

_ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي للوحدة الاقتصادية.

_ تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.

_ تعظيم أرباح الوحدة الاقتصادية.

_ زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال.

_ الحصول على التمويل المناسب بالتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.

_ تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.

_ مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.[2]

1-سيد عبد الرحمان عباس بله، "**دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع 12 لسنة2012،ص: 56،57.

2-فله حمدي، نجلاء نوبلي، **إستخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات**، ملتقى حول تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر _بسكر_، 06/07/ماي2012.ص:5.

المبحث الثالث: محددات ومبادئ حوكمة الشركات

المطلب الأول: محددات حوكمة الشركات وآلياتها

الفرع الأول: محددات حوكمة الشركات :

تعمل محددات حوكمة الشركات على زيادة الثقة في الاقتصاديات الوطنية، وتفعيل وتعميق دور أسواق المال في تعبئة المدخرات من جهة، ورفع معدلات عوائد الاستثمار من جهة أخرى ، إضافة إلى حماية حقوق صغار المستثمرين وتشجيع القطاع الخاص ومؤسساته على النمو ورفع قدرته التنافسية ، ولعل المحددات الأساسية لحوكمة الشركات تتمثل في :

أولا: المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين المصالح هذه الأطراف الثلاثة، وتكون داخل الشركات نفسها وتشمل ما يلي:

_ آلية توزيع السلطات داخل الشركة.

_ الآلية والقواعد والأسس الناظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة.

_ العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذيين ووضع الآلية المناسبة لهذه العلاقة مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة وصولا لتكامل هذه المصالح.[1]

ثانيا:المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل العناصر التالية:

_ القوانين العامة المنظمة للنشاط الاقتصادي عموما.

_ المناخ العام للاستثمار في الدولة.

_ كفاءة القطاع المالي من البنوك وشركات التأمين وأسواق مالية ذات الأثر على التمويل.

_ مستوى التنافس في الأسواق عناصر الإنتاج والسلع والخدمات اللازمة للشركات لممارسة نشاطاتها الإنتاجية.

_ وجود كفاءة ومقدرة الأجهزة الرقابية، مثل وجود هيئة أسواق المال ومدى قدرتها في الرقابة على أعمال الشركات، خاصة الشركات المدرجة في أسواق المال.

1-الجوزي جميلة، **دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية**،ص:7. منشور في:https://www.google.dz/webhp?sourceid

ـ وجود جمعيات مهنية ذات صلة، مثل جمعية المحامين والمحاسبيين ومكاتب المراجعة والتصنيف الائتماني والاستثمارات....إلخ.[1]

كما يلخص الشكل التالي كلا من المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات:

الشكل رقم02:المحددات الأساسية لحوكمة الشركات

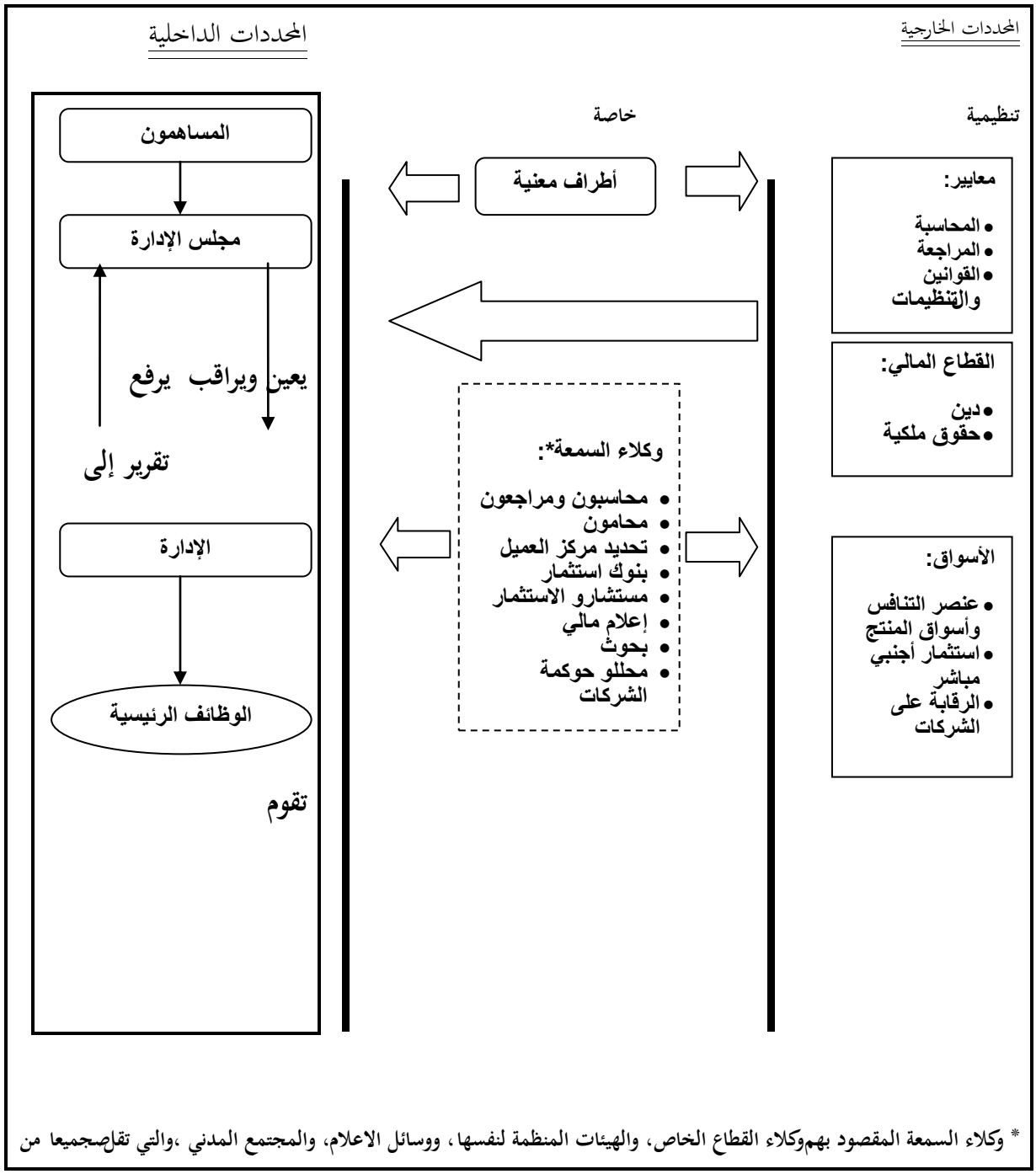

* وكلاء السمعة المقصود بهموكلاء القطاع الخاص، والهيئات المنظمة لنفسها، ووسائل الاعلام، والمجتمع المدني ،والتي تقلصجميعا من

1-أحمد منير النجار، **البعد المصرفي في حوكمةالشركات**،إتحاد المصارف الإلكترونية،العدد40،مارس 2008.

عدم تقاثل المعلومات، وتحسن من مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي.

المصدر: عمر شريقي،**التدقيق الداخلي كأحد الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة** ،ملتقي حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS)والمعايير المحاسبية الإسلامية،جامعة الوادي،**2014/12/08/07.**

الفرع الثاني: آليات حوكمة الشركات:

هي آليات تتم بواسطة الشركة ويطلق عليها آليات داخلية وأخرى تتم بواسطة السوق ويطلق عليها آليات خارجية.

أولا: الآليات الداخلية للحوكمة:

وهي تتكون من :

1- استقلالية مجلس الإدارة (نسبة الأعضاء غير التنفيذيين):

تعتبر تلك الآلية أحد أهم آليات حوكمة الشركات التي عولت عليها الكثير من الدراسات في سبيل الوصول لمجلس إدارة ذي كفاءة واستقلال حيث من خلالها حل مشكلة الوكالة الناجمة عن انفصال الملكية عن الإدارة.

2- حجم مجلس الإدارة:

وقد حظيت باهتمام الباحثين من حيث دراسة العلاقة بينها وبين الأداء وخلصت إلى نتائج متعارضة.

3- إستقلالية رئيس مجلس الإدارة:

يجب الفصل بين مهام منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول للارتقاءبأداء الشركة من خلال تحقيق التوازن المطلوب حتى يحاسب الإدارة التنفيذية.

4- نسبة تركز الملكية:

يقصد بهذه الآلية تركز الملكية في أيدي عدد قليل من الأفراد من خلال تأثيرهم على عمل الشركة، حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود ارتباط ايجابي وقوي بين الملكية الكبيرة والأداء.

5- الملكية الداخلية للمديرين:

أي امتلاك الإدارة نسبة معينة من أسهم الشركة التي يديرونها، وقد تكون العلاقة ايجابية بين الملكية الداخلية والآداء عند مستوى منخفض من الملكية كحافز للمراقبة.[1]

1-زكرياء بله باسي، **آليات علاقة حوكمة الشركات بالأداء المالـي** ، ملتقي حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)والمعايير المحاسبية الإسلامية،جامعة الوادي،2014/12/08/07.

6- لجنة المراجعة:

تتسم هذه الآلية بزيادة فعالية أداء مجلس الإدارة فيما تعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة، وتساهم في تفعيل دور المراجعة الخارجية في أداء مهامها، وتشرف على التقارير المالية حتى تكسب ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى.

7- المراجعة الداخلية:

علاقة هذه الآلية بأداء الشركة، تقوم بالعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر وفعالية الرقابة الداخلية ككل.

ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

1_التهديد بالاندماج العدواني:

تعتبر هذه الآلية آلية رقابية وعقابية للمديرين، واستخدمت بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية في عقاب كثير من المديرين الذين يستنفذون ثروة الملاك.

2_ تداول الأسهم الشركة في سوق قوي خارجي من خلال شهادات الإيداع الدولية:

تعتبر شهادات الإيداع الدولية هي جزء من أسهم إحدى الشركات ولها تأثير إيجابي على الأداء

3- البيئة القانونية:

فهي تؤثر على العلاقة التعاقدية بين الملاك والمديرين، حيث يعمل الأول على منح المديرين الثقة في إدارة أموالهم مقابل حقوق السيطرة، فإذا خالف الطرف الثاني الشروط التعاقدية فيحق للطرف الأول حماية حقوقهم من خلال اللجوء للمحاكم.[1]

المطلب الثاني: مقومات ومبادئ حوكمة الشركات

الفرع الأول: مقومات حوكمة الشركات:

يرتبط نظام حوكمة الشركات بمجموعة من المقومات الإدارية والفنية والمالية والتنظيمية التي تمثل أركان شاملة لنظام حوكمة الشركات، ونذكر منها:

1-المرجع نفسه.

أولا: نظام أساسي للشركة:

حيث يعتبر وضع نظام أساسي للشركة يحدد قيم ورسالة المؤسسة وأهدافها وسلطتها واختصاصاتها أحد المقومات الأساسية لنظام حوكمة الشركات، إذ أن جميع أنشطة الشركة وجميع الأطراف المرتبطة بها تسعي نحو تحقيق رسالة الشركة والتي يعبر عنها في شكل استراتجيات وأهداف وسلطات واختصاصات.

ثانيا:خطة إستراتجية واضحة:

حيث يعتبر وضع خطة استراتجية ومحددة ومنسقة تمكن من التنفيذ وقياس الأداء والمساءلة أحد المقومات الهامة لحوكمة الشركات، إذ أنه في ضوء المقوم السابق تتم ترجمة رسالة الشركة إلى خطط واستراتجيات تمكن الادارة التنفذية من متابعة وقياس الأداء، فعملية الرقابة ومتابعة الأداء والمساءلة يجب أن تتم على مستويات متعددة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى مع وجود نوع من التناسق بين تلك المستويات وهذا ما يعمل نظام حوكمة الشركات على تحقيقه.

ثالثا:نظام واضح لتحديد المسؤوليات والصلاحيات:

حيث يجب وضع نظام واضح لتحديد المسؤوليات والصلاحيات لصناع القرار، على كل المستويات ، إذ أن عدم وجود نظام واضح ومحدد لتحديد سلطات والمسؤوليات لصناع القرار، يمكن أن يوجه الطاقات المختلفة داخل التنظيم من تحقيق المصلحة العامة إلى المصلحة الشخصية.[1]

رابعا:نظام معلومات مناسب:

لتفعيل نظام حوكمة الشركات فإنه يجب توافر نظام جيد لتقرير وتوصيل المعلومات، والذي يعمل كقناة توصيل المعلومات بدرجة مقبولة من الكفاية والوقتية والشفافية في مختلف اتجاهاتها الرأسية والأفقية الصاعدة والهابطة.

خامسا: نظام حوافز مالية وإدارية مناسب للإدارة التنفيذية:

يعتبر وضع نظام الحوافز المالية والإدارية المناسبة للإدارة التنفيذية لحثها على التصرف بالشكل المناسب وفق المصلحة العليا للمؤسسة وكذلك المديرين والموظفين أحد العوامل الهامة للمساهمة في حل مشاكل الوكالة والتي يسعى من خلالها البعض لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب المصالح العامة.

سادسا:نظام رقابة داخلية قوي وفعال:

يهدف نظام الرقابة الداخلية لحماية أصول المؤسسة من أي تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر لإمكان تحديد درجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرار،والرقابة على

1- بن عيسي، مرجع سابق، ص18.

استخدام الموارد المتاحة، وحسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها، ووضع نظام للسلطات والمسؤوليات وتحديد الاختصاصات، مما يجعل نظام الرقابة الداخلية مقوما أساسيا لنظام حوكمة الشركات.[1]

الفرع الثاني: مبادئ حوكمة الشركات:

إن المبادئ المتعارف عليه والمعمول بها هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهى على النحو التالي:

أولا: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركة :

حيث يجب أن تتضمن حوكمة الشركة كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وان يصاغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيها بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

ثانيا: حفظ حقوق جميع المساهمين:

وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة ، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.[2]

ثالثا: الحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين:

وذلك من خلال ضمان التأكيد على المعاملة المتساوية لكافة المساهمين، بحيث تتاح الفرصة لهم من الحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم.

من المعلوم أن ثقة المستثمرين سوف تتعزز عند شعورهم بأن رأس المال الذي يقدمونه ستتم حمايته من إساءة الاستخدام من قبل مديري المصرف، أو مجلس الإدارة، أو من قبل المساهمين ذوي النسب العالية، حيث قد يعمل هؤلاء على زيادة مصالحهم الخاصة على حساب المساهمين ذوى النسب الصغيرة، وإحدى الطرق التي يمكن للمساهمين أن ينفذوا بها حقوقهم هي قدرتهم على اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية ضد إدارة المصرف ومجلس الإدارة.[3]

1-مرجع نفسه، ص ص: 19.18.

2-على عبد الجابر الحاج على سليمان، **العلاقة بين مستوي التطبيقي الفعلي للحاكمة المؤسسية ووجود التقارير المالية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال،2010،ص: 18.

3-وليد على بوخمادة، **المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف**، رسالة ماجستير، الجامعة العربية الألمانية للعلوم والتكنولوجيا، 2014/2013، ص:61.

رابعا: دور أصحاب المصالح:

وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.[1]

خامسا: الإفصاح والشفافية

تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركة في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأجور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، كما ينبغي أن يكفل إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات تحقيق الإفصاح السريع في الوقت المناسب لكافة المسائل المتعلقة بتأسيس الشركة ومن بينها الوضعية المالية، الأداء، الملكية، والرقابة عل الشركة.[2]

سادسا: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح أسلوب ممارسة حوكمة الشركات الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

لا ريب أن هذه المبادئ هي بمثابة نقاط مرجعية تضم عددا من العناصر المشتركة في ضوء حدوث تغيرات كبيرة في الظروف والتي تعد أساسا لحوكمة الشركات.[3]

1- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الاستثمار، جوان2008.

2-رشيدة سليماني،**دورة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين** ، ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، بسكرة، 2013/2012،ص:31،32.

3-غياط، رجال، مرجع سابق، ص:5.

المبحث الرابع: تجارب المنظمات الدولية لحوكمة الشركات

المطلب الأول: التجارب الدولية لحوكمة الشركات

الفرع الأول: التجربة الأمريكية والتجربة البريطانية:

أولا:التجربة الأمريكية

تماثل التجربة الولايات المتحدة الأمريكية تماما تجربة المملكة المتحدة وذلك بالرغم من أن هياكل مسؤولية الشركة ولجنة بورصة الأوراق المالية بنظمها المختلفة تختلف في بعض الجوانب وتشم ل مجموعة مبادئ الحوكمة في الولايات المتحدة تحت اسم" مبادئ حوكمة الشركات الأساسية" وهي كالتالي:

_ جيب أن تكون الأغلبية الجوهرية لمجلس الإدارة من أعضاء مستقلين.

_ يجب أن يتم عقد اجتماع للأعضاء المستقلين على الأقل مرة في السنة بدون المدير التنفيذي أو الأعضاء غير المستقلين.

_ عندما يعمل رئيس مجلس الإدارة في الشركة كتنفيذي فإن المجلس يجب أن يعين رسميا أو بشكل غير رسمي عضوا مستقلا يعمل بصفة أساسية لتنسيق عمل الأعضاء المستقلين.

_ إنشاء لجان مجلس الإدارة مكونة بالكامل من الأعضاء المستقلين شاملة (المراجعة، تعين الأع ضاء، تقييم أعمال المجلس، تقييم أجور التنفيذيين والإدارة، التوافق مع القوانين وتوافر الأخلاقيات).

_ لا يقوم أي عضو بالمجلس بأي عمل استشاري أو خدمة يقدمها للشركة.

_ يجب أن يتم مكافآت الأعضاء من خلال الدمج بين مبالغ نقدية وأوراق مالية للشركة.[1]

ثانيا: التجربة البريطانية:

أنشئت المملكة المتحدة مجلس الإبلاغ المالي في سنة 1990م لتشجيع الإبلاغ المالي الجيد من خلال هيئتين هما مجلس المعايير المحاسبية وهيئة استعراض تقارير الإبلاغ المالي، وفي سنة 2003م أعلنت الحكومة إدخال صلاحيات علي مجلس الإبلاغ المالي تستهدف خلق لوائح تنظيمية مستقلة لمهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء بمعايير حوكمة الشركات، وفي سنة 2004م بدأ مجلس الإبلاغ المالي الجديد يمارس أعماله وكان هدفه تعزيز ثقة الجمهور والمستثمرين في أنظمة الإبلاغ والحوكمة في الشركات.

1-حسين عبد الجليل آل غزاوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة،2010، ص:33.

كما أن حوكمة الشركات في بريطانيا تطورت وتكييفه كجزء من ثقافة المفهوم السائد في لندن عن " منشآت الأعمال" فقد كان يتم إخفاء المشكلات الرئيسية في الحسابات و القوائم المالية المقدمة للمساهمين والمستثمرين، وفي ماي 1991م بدأت بورصة الأوراق المالية في لندن ومجلس التقارير المالية وجهات محاسبية أخري بمراجعة المشكلات وضمان أن الثقة في أسواق لندن لم تضار مطلقا وكانت البداية من أعضاء لجنة كاديبري ولجنة أخرى، وكانت هذه الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات والمسؤولية مثل ما ذهبت اللجنة إلى عملة.

كما قامت بعض اللجان وبعض رجال الأعمال بتقديم بعض التقارير والتوصيات التي تهم حوكمة الشركات، فكان التقرير الأولي الذي صدر في سنة 1993م أخذ بالرآى القائل أنه يجب على الشركات المقيدة في البورصة أن تضمن تقريرها الرقابة الداخلية ولكنة قصر تلك المسؤولية على الرقابة المالية الداخلية ، وقد وضع التقرير ميثاقا لأفضل الممارسات في تقديم الإفصاح عن مكافآت الأعضاء وفي سنة 1998م تم تجميع التوصيات المقدمة من كاديبري والمراجعات اللاحقة لحوكمة الشركات من خلال عمل السيد تيرنبول والذي أعد تقريرا قصير، كانت خلاصة توجيهات أنه يجب أن يعكس ممارسة الأعمال بطريقة صحيحة وأن الرقابة الداخلية تجسد الأعمال التي تتيح للشركة تحقيق أهدافها، كما يتم الاستمرار في تطوير الأعمال مع التواصل البيئة وتمكين كل شركة من إجراء التطبيقات التي تلاءم ظروفها الخاصة.[1]

الفرع الثاني: التجربة في بعض الدول العربية:

في سنة 2002 قام البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية وشارك فيه عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين بإجراء دراسة لتقييم حوكمة الشركات في مصر، وخلص التقرير إلى أهم نقاط القوة والضعف في مناخ حوكمة الشركات بكل من قطاع المال والشركات، وفي نوفمبر2006 أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بيانا تعهدت فيه بالالتزام بمبادئ حوكمة شركات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر 2005 والعمل على تنفيذها في أول جانفي 2007.

انعقاد الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بجامعة الملك سعود سنة 2003م، تحت عنوان "الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية"، وقد تناولت مناقشة مفهوم حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقه في المملكة.

[1]-بسي، مرجع سابق،ص ص: 76.75.

صدور تقرير عن المنتدى الإقليمي الثاني لحوكمة الشركات الذي عقد في بيروت عام 2004، بعنوان "حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين الإفصاح والشفافية" وكانت أهم توصياته أن يتم إنشاء منتدى سنوي على المستويين القومي والإقليمي وفقا لأفضل المعايير والمستويات والممارسات الدولية لتنفيذ قواعد الحوكمة.

وفي سنة 2007 تم افتتاح أعمال منتدى حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالأردن، وضم المؤتمر مشاهير رجال الأعمال في الدول العربية.

وفي سنة 2008 عقد مركز المشروعات الدولية الخاصة في تونس وبالتعاون مع المعهد العربي لرؤساء المؤسسات ورشة عمل للصحافيين الاقتصاديين حول موضوع حوكمة المؤسسات ودور الصحافيين في الإبلاغ عن التقدم الملموس في مجال الحوكمة.[1]

الفرع الثالث: التجربة في الجزائر:

عقب إطلاق مدونة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المغرب 2009م والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات الحوكمة الشركات في تونس 2000، انضمت الجزائر إلي جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة للشركات، وقد جاء إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات في 11مارس 2009م في الوقت المناسب تماما، فتطبق قواعد حوكمة الشركات ستساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي، الذي يحجز الزاوية في تخطي الأزمة المالية العالمية وتقليل تداعياتها.

كما أن مجتمع الأعمال هو الذي اتخذ المبادرة لوضع مدونة الحوكمة من خلال ثلاثة مؤسسات هي مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة، معهد رؤساء المؤسسات والإتحاد الجزائري لمنتجي المشروبات، ففي سنة 2008م بادرت مؤسسة الفكر والعمل حول المشاريع الخاصة وهى إحدى شركات مركز المشروعات الدولية الخاصة، بتكوين فريق عمل لحوكمة الشركات مشكل من ثمانية أعضاء من القطاع الخاص للنظر في وضع مدونة لحوكمة الشركات، وسرعان ما لاقت فكرة المدونة دعما من السلطات الحكومية الرئيسية.

والآن وبعد إصدار القانون بدأ الجزء الصعب من العمل ألا وهو تنفيذ هذا الإطار، وقد بدأت العملية بداية ايجابية، حيث أن هناك الكثير من الشركات بدأت ترحيبها للالتزام بالحوكمة الرشيدة، وتقوم هذه الشركات باتخاذ

1-نوال صباحي، **واقع الحوكمة في دول مختارة – مع التركيز على التجربة الجزائرية–** المؤتمر الدولي الثامن حول : دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات ، – جامعة البويرة – الجزائر.

الخطوات الأولى من خلال إقرارها بإتباع مبادئ الحوكمة الرشيدة، ومع أن الأمر مزال يتطلب قدرا كبيرا من العمل لبلوغ المعايير المالية.[1]

المطلب الثاني: المنظمات الدولية وقواعد الحوكمة الشركات

الفرع الأول: البنك الدولي وقواعد حوكمة الشركات:

ويمكننا إيضاح ذلك بما يلي:

أولا: علي المستوي المحلي:

حيث قام البنك الدولي على المستوى المحلي بتدعيم مجموعة من التقويمات التي تقوم بها الدولة بنفسها لنفسها، تحدد على أساسها مواطن القوة والضعف فيها، والتي تختص بحوكمة وإدارة المؤسسات مما يساعد تلك الدول على ترتيب أولويتها.

والهدف من هذا التقويم دعم الإصلاح التشريعي، وفي الوقت ذاته تبني الأعمال التطوعية للقطاع الخاص، وهو الأمر الذي يتفق مع إطار البنك الدولي العام للتنمية الشاملة الذي يؤكد على الإدارة الجيدة للمؤسسات كعامل أساسي في التنمية. ويؤكد الإطار العام على الأهمية القطاع الخاص" المحلى والأجنبي" كأحد العناصر الأساسية في عملية التنمية أيضا يدعو إلى إشراك الأطراف المعنية في وتنفيذ استراتيجية شاملة للإصلاح.

ثانيا: على المستوي الإقليمي:

حيث اشترك البنك الدولي في هذا المستوي مع بعض الوكالات الدولية الأخرى في رعاية مجموعة من حلقات النقاش التي تخاطب المسئولين الحكوميين والمشرعين والمنظمين والشركات المحلية والأجنبية والمستثمرين، ووكالات التصنيف للمساعدة على الوصول برأي يتفق عليه بالإجماع بخصوص الإصلاح وتنظيم إدارة الشركات، وهذا بهدف تفادي الوقوع في الأزمات.[2]

الإعسار وحقوق الدائنين:

نظم الإعسار توفر مجموعة من القواعد المنصوص عليها مسبقا، والمؤسسات التي تعمل في مجال الإعسار وعمليات التصفية أو إعادة التأهيل التي تنتج عن ذلك للشركة المعسرة وتوزيع النتائج المالية بين الأطراف المعني، كما تتيح نظم الإعسار أيضا للمقرضين الحصول على تقرير أكثر دقة على مخاطر السعر وتشجيع على أن يكون

1-صابرينا بوهراوة، **الجزائر تنظم إلى ركب حوكمة الشركات الإصلاح الإقتصادي**، نشرية غير دورية، مركز المشروعات الدولية الخاصة،2009.ص،26.

2- أمين السيد أحمد لطفي،**أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين** ، القاهرة، الدار الجامعية،2000-2001. ص:175.

الإقراض في صورة تدفق للأموال بدلا من أن يكون عملية إقراض توجهها العلاقات أو السياسة وتوجه المديرون لتخصيص الموارد القليلة بكفاءة.

الشفافية في نظم المحاسبة التدقيق:

من أجل الحصول على تقارير مالية للشركة تكون شفافة وتقدم في وقتها ويعتمد عليها وكجزء من التقارير الخاصة ببادرة الالتزام بالمعايير وقواعد (ROSC)،يقوم البنك الدولي بمراجعة مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق في عدد من الدول. ويهدف هذا العمل إلى وضع أساس لمقارنة الأساليب المتبعة من عدد الدول.[1]

الفرع الثاني:منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقواعد حوكمة الشركات:

تهدف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مساعدة حكومات الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها في جهودها لتقويم وتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والتشريعي لإدارة المؤسسات فيها، وهي تقدم أيضا المنشورة والاقتراحات للبورصة والمستثمرين والمؤسسات والأطراف الأخرى التي تشترك في عملية وضع القواعد والمبادئ الجيدة لإدارة المؤسسات، والتي تخص كل من حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة لهم، حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية وأخيرا مسؤوليات مجلس الإدارة.[2]

1-غلاب، مرجع سابق، ص:23.

2-عمر علي عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات** ، رسالة ماجستير،جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2009/2008،ص:19.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق لنا يتبين أن موضوع حوكمة الشركات قد لقي بأهمية بالغة بالنسبة لشركات الدولية والتنمية، ويرجع ذلك إلى سلسلة الأزمات المالية الأخيرة التي مست باقتصاديات بعض المناطق من العالم في النصف الثاني من عقد التسعينات، وبعض الانهيارات التي تعرضت لها كبري الشركات العالمية، حيث تم فيه هذا الإطار بذل مجهودات دولية في سبيل إرساء وتطبيق مبادئ الحوكمة حسب البيئة القانونية والاقتصادية لكل دولة.

ولقد أصبح تطبيق الحوكمة اتجاها دوليا، والجزائر ليست بمعزل عن العالم، فرغبة منها في زيادة التكامل الاقتصادي العالمي كغيره من الدول النامية، بذلت مجهودات لبناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال وبها انتفاع اقتصادها، وكذا إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 كمسعى يهدف إلى تطبيق مبادئ الحوكمة على أرض الواقع.

تمهيد الفصل الثاني:

تعني القوائم المالية إظهار البيانات المالية اللازمة لأي شركة، حيث تعتبر عرض القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات اللازم للمستخدمين النهائيين، حيث تعد هـ ذه القوائم وفق موصفات معينة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية وعلي أساس منطقي وبصورة منسقة.

ومن خلال هذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى العناصر ماهية القوائم المالية التي تتضمن كلا من مفهوم وخصائص القوائم المالية، وأهداف والأهمية لها، وتطرقنا إلى الفرضيات الأساسية للقوائم المالية والعوامل المؤثرة عليها وأنواع وعناصر ومستخدمي القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

إن إعداد القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من الشركات الموجودة حول العالم، حيث يتم تجهيزها وعرضها بشكل منظم ومفهوم حيث يستطيع المستخدم الاستفادة منها.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص القوائم المالية

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية

حيث تعدد مفهوم القوائم المالية نذكر منها:

" هي عبارة عن أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المؤسسة، أو مركزها المالي عن فترة مالية سابقة، أو توقع هذه النتيجة والمركز المالي عن فترة مالية مستقبلية".[1]

وكما تعرف أيضا:

" بأنها وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية في مشروع لكل من يهمه أمر المشروع سواء كان في داخل المشروع أو خارجه".[2]

وعرفت كذلك بما يلي:

" بأنها وسيلة تعبير عن نشاط المنشأة خلال فترة زمنية معينة من خلال مركزها المالي، وهي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي خلال تلك الفترة، كما أنها تساهم في توصيل نتائج التقييم للأطراف المعنية سواء كانوا داخلين كالإدارة والملاك أو الخارجيين كالمساهمين والمستثمرين".[3]

ومن خلال التعاريف السابق نستنتج أن القوائم المالية تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشأة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشأة لأن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المشروع خلال فترة مالية سابقة.

الفرع الثاني: خصائص القوائم المالية

أولا: القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض، فإنه من المفترض أن لدى مستخدمين مستوي معقول من المعرفة في الأعمال

1- حسين القاضي ومأمون توفيق حمدان، **المحاسبة الدولية**، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2000، ص:200.

2- أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة– المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003،ص: 43.

3-هاشم أحمد عطية، محمد محمود عبد ربه محمد، **دراسات في المحاسبة المالية–محاسبة التكاليف الإدارية** ، الدار الجامعية، مصر، 2000،ص: 41.

والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة وإن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وعلى كل حال، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل المستخدمين.[1]

ثانيا: الملائمة:

يجب أن تكون المعلومات ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير علي القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما توصل إليه من تقييم.

ثالثا: الأهمية النسبية:

تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات بمفردها تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها. فعلى سبيل المثال، الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه الشركة يؤثر علي المخاطر والفرص المتاحة للشركة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزتها القطاع خلال فترة وضع التقارير المالية. وفي حالات أخري يكون لطبيعة المعلومات وأثرها أهمية مثل مبالغ المخزون بأنواعه المختلفة.

رابعا: المصداقية:

لتكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها، وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.[2]

خامسا: الموثوقية:

تكون المعلومات موثوقة، إذا كانت خالية من الأخطاء أو التحيز، ويمكن الاعتماد عليها بواسطة المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة، وبالتالي يجب معالجة الأحداث وعرضها تماشيا مع طبيعتها وحقيقتها الاقتصادية، وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر، وعرض المعلومات بشكل كامل وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقرائها.[3]

1- طارق عبد العال حماد، **موسوعة المعايير المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 11.

2- وزارة الاستثمار، **معايير المحاسبية المصرية**، 2006،ص: 7.

3- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، عمان، 2008،ص: 274.

سادسا: الحياد:

وتعني الابتعاد عن التحيز وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية كذلك إذا أعدت للاستخدام العام بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها، كذلك تكون المعلومات حيادية إذا تمت معالجتها بعيدا عن أي افتراضات مسبقة بالنتائج التي يمكن التوصل إليها.[1]

والشكل التالي يوضح لنا الخصائص النوعية للقوائم المالية

شكل رقم 01: خصائص القوائم المالية

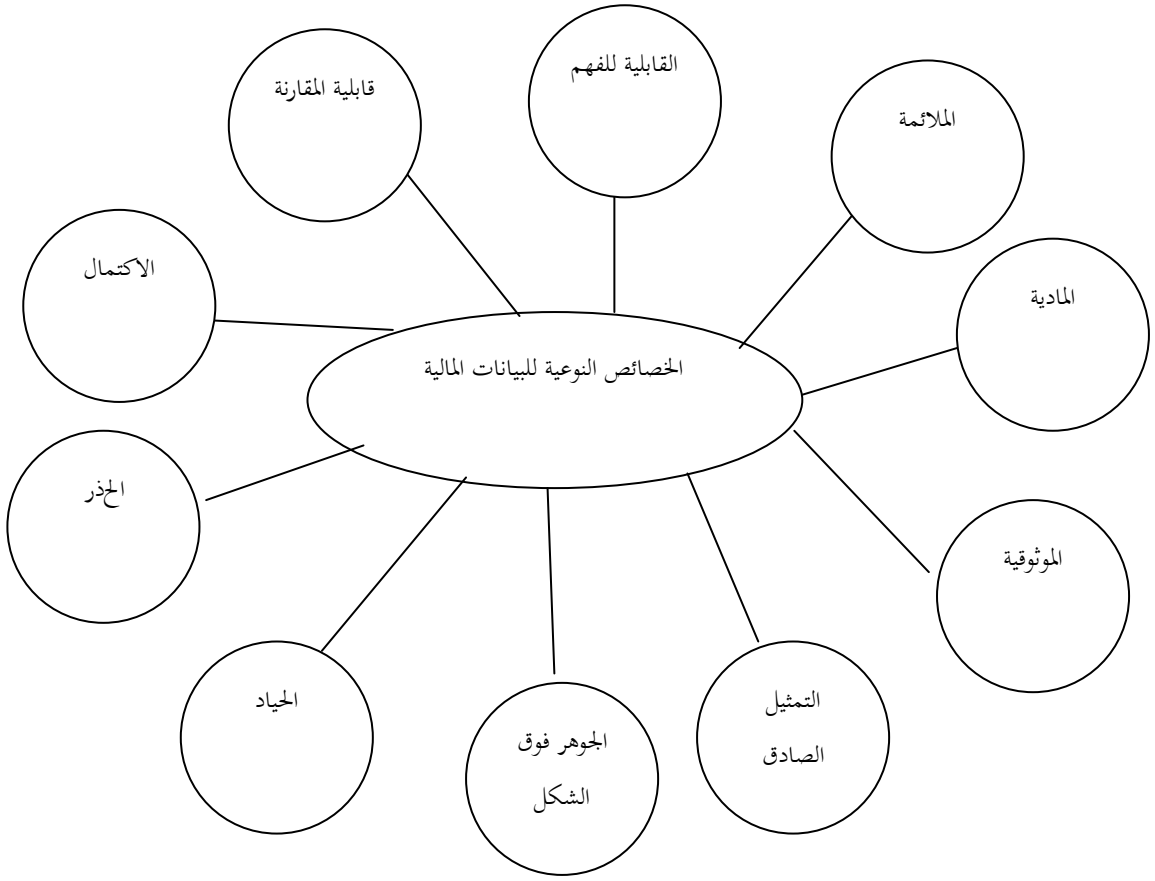

المصدر: مأمون حمدان، جمعية المحاسبيين القانونيين السوريين، مقدمة عن المعايير المحاسبة الدولية، كلية الاقتصاد- قسم المحاسبة-جامعة دمشق،2008، ص: 8.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية القوائم المالية

الفرع الأول: الأهداف:

تهدف القوائم المالية إلى مجموعة من الأهداف نذكر منها:

1-خالد جمال جعارات، **معايير التقارير المالية الدولية** 2008، إثراء، للنشر والتوزيع الشارقة(عمان)مكتبة جامعية،ط2008.ص: 53،54.

_ تهدف القوائم المالية إلي توفير معلومات حول المركز، المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للشركة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

_ إن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية، على كل حال، لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن القوائم المالية تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية. [1]

_ تظهر القوائم المالية كذلك نتائج الوكالة الإدارية، أو المحاسبة الإدارية عن الموارد التي أوكلت إليها، وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون في تقييم الوكالة الإدارية أو المحاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية تضم، على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخري مكانه. [2]

والشكل التالي يبين أهدف القوائم المالية باختصار:

الشكل رقم02: أهداف القوائم المالية

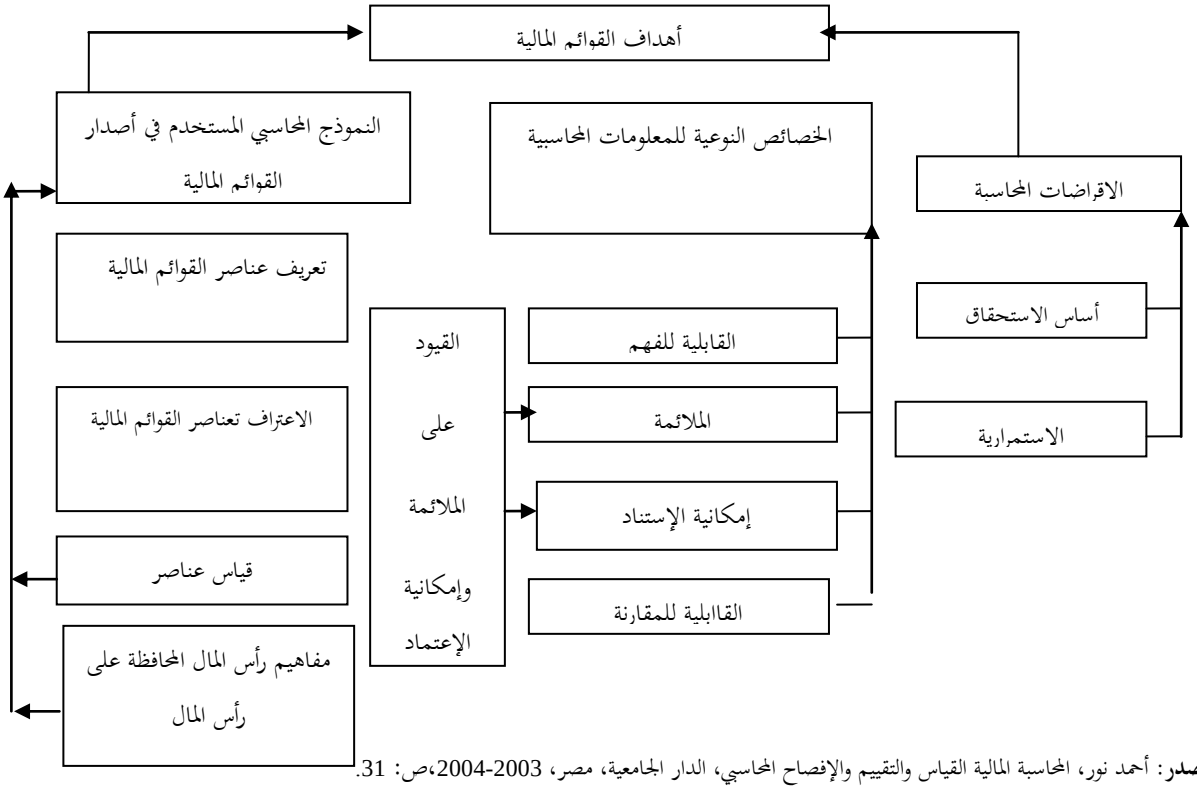

المصدر: أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004،ص: 31.

1- عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 106.

2- المرجع نفسه.

ثانيا: الأهمية:

ـ تساعد المستثمرون على اتخاذ قرارات الشراء والبيع، كما تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على دفع توزيعات الأرباح المستحقة لهم.

ـ تعطي الموظفين المعلومات حول استقرار الشركة ربحيتها، وقدرتها على دفع رواتبهم وتعويضاتهم المختلفة ...إلخ في الوقت المناسب.

ـ تزود المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة الشركة على تسديد ديونهم والفوائد المرتبطة بها في الوقت المناسب.[1]

ـ إعطاء الموردون المعلومات التي تمكنهم من تحديد إمكانية استرداد المبالغ الدائنون بها بالوقت المناسب، كما يهتم العملاء بهذه المعلومات حول استمرارية الشركة ومنتجاتها أو خدماتها.

ـ تزود الجهات الحكومية بالمعلومات وذلك بهدف ضبط نشاطات المؤسسة وتحديد السياسات الضريبة.

ـ إعطاء الجمهور معرفة حول الوضع المالي للشركة، وذلك في المساهمة بتقدم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل جديدة ومساندة الموردين المحليين وسواءها.[2]

1- حسين يوسف القاضي، سمير الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، عمان، الأردن، ص: 71.

2- المرجع نفسه.

المبحث الثاني: الفرضيات الأساسية للقوائم المالية و العوامل المؤثرة عليها

المطلب الأول: الفرضيات الأساسية للقوائم المالية:

تتمثل الفرضيات الأساسية للقوائم المالية وفق إطار إعدادها فيما يلي:

الفرع الأول: أساس الاستحقاق:

من أجل أن تحقق القوائم المالية أهدافها فيجب أن تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي. وتحت هذا الأساس فإنه يتم إثبات العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما في حكمها) ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها. إن القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تزود المستخدمين بالمعلومات ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل تعلمهم كذلك عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التي تمثل نقدية سيجرى استلامها في المستقبل وعليه فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.

الفرع الثاني: الاستمرارية

يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقي عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص كبير في حجم عملياتها. ولكن أن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية قد يستوجب إعدادها على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة يجب أن يصفح عن الأساس المستخدم[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على القوائم المالية

الفرع الأول: أثر المنظمات المهنية:

ويتضح من هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية APB بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB التي توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، وبالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA التي تتمثل في إصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة وبالمثل لقد أصدر معهد المحاسبيين

1- أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008،ص: 58،59.

بإنجلترا ICAEW مجموعة من النشرات والتوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع عدد من الجمعيات المهنية الأخرى.

الفرع الثاني: أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية

حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية SEC في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ والأوراق المالية المعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية الدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية بإنجلترا لمراجعتها والتأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبة المقبولة، وبالمقابل تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية .

الفرع الثالث: النظام الاقتصادي القائم

يبدو النظام الاقتصادي القائم على القوائم المالية في الدول الصناعية الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم. بينما يقوم نظام المحاسبي في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية المسئولين عن برامج التنمية وخططها لإعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط على المستوى القومي.

الفرع الرابع: التضخم

حيث أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلدان العالم، إلى إعادة النظر في التقارير المالية لشركات المساهمة في هذا البلدان وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

هذا وقد أصدر مجلس المعايير المحاسبة الدولي رقم 29 عام 1989والمعاد صياغته عام 1994 والذي يعالج التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.[1]

الفرع الخامس: أثر تدخل الدولة

تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية والمعلومات التي توفرها للمستفيدين منها، هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبة أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة

1- أمينة خوني، **مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي ISA/IFRS دراسة حالة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2011/2010، ص: 71.

ومصروفاتها ومراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو لها حد أدنى من الأرباح، والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.[1]

1- المرجع نفسه.

المبحث الثالث: عناصر وأنواع ومستخدمي القوائم المالية

المطلب الأول: عناصر القوائم المالية

تحتوي عناصر القوائم المالية على العناصر التالية:

الفرع الأول: الأصول:

وهي عبارة عن موارد اقتصاديه تمتلكها الوحدة الاقتصادية من اجل الحصول على منافع اقتصاديه مستقبليه من خلال استخدامها في العملية الإنتاجية.

يمكن تعريف الأصول بشكل آخر على أنها موارد اقتصاديه التي تحقق غايتين مترابطتين حسب طبيعة كل مورد الأول منها هو ما يعتبر وسائل عمل يؤثر بواسطتها على مواضيع العمل لتغيير شكلها ومنها الآلات والمعدات وكذلك الأراضي والمباني أما المورد الثاني فهو ما يعتبر مواضيع عمل وهو كل ما يتحول ويتغير شكله ويفقد كل قيمته الاقتصادية لتدخل ضمن لقيمتي المنتوج الجديد.[1]

الفرع الثاني: الخصوم:

وهي تحضير مستقبلي للمنافع المستقبلية التي تظهر من الالتزامات الحالية على مؤسسة ما لنقل أصول أو تقديم خدمة لمؤسسات أخرى في المستقبل كنتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية وهي تنقسم إلى:

أولا: خصوم متداولة (قصيرة الأجل):

وهي التزامات على المنشأة للغير يلزم سدادها خلال فترة مالية واحدة وتتضمن: الدائنون، قروض قصيرة الأجل، مصاريف مستحقة، إيرادات مقدمة.

ثانيا: خصوم طويلة الأجل:

تمثل التزامات على المنشأة يجب سدادها بعد مدة تزيد عن فترة مالية واحدة، ومن أمثلتها: السندات، قروض طويلة الأجل، قروض برهن عقار.

ثالثا: حقوق الملكية:

عبارة عن استثمارات الملاك في المنشأة، وتتمثل أساسا من رأس المال ، أي أرباح متراكمة لدى المنشأة.[2]

1- وليد الحيالي، **نظرية المحاسبة**، سبتمبر، 2008. منشور في:
https://www.google.dz

2-https://www.google.dz/webhp?sourceid: 05/12/2015.

الفرع الثالث: الحقوق:

وهي القيمة المتبقية من أصول المشروع بعد طرح الالتزامات وبالنسبة للمشروع الاقتصادي فإن الحقوق تظهر بحقوق الملكية. [1]

الفرع الرابع: الإيرادات:

وهي نفسها المبيعات أو دخل المشروع وغالبية المحاسبين يفضلون كلمة الإيرادات بدلا عن كلمة المبيعات .[2]

الفرع الخامس: التكاليف:

وهي انقضاء أصل أو تحمل التزام أو كلاهما معا خلال فترة زمنية معينة نتيجة لتأدية خدمات للغير وكذلك الأنشطة التي تستهدف الربح وتشكل العمليات الرئيسية المستمرة للمؤسسة.

الفرع السادس: المكاسب والخسائر:

المكاسب هي الزيادة في حقوق أصحاب رأس المال تنتج من العمليات الفرعية للمؤسسة مع غيرها من المؤسسات، والخسائر هي نقص في حقوق رأس المال التي تنتج من العمليات الفرعية للمؤسسة مع غيرها ومن الأحداث والظروف الأخرى التي تتأثر بها خلال فترة زمنية معينة.

الفرع السابع: صافي الدخل أو صافي الخسارة:

وهى مقدار الزيادة في حقوق رأس المال، أي في صافي الأصول، وينتج صافي الدخل من الإيرادات والتكاليف والمكاسب والخسائر التي ترتبط بتلك الفترة الزمنية، ويتضمن ذلك كافة التغيرات في صافي الأصول خلال تلك الفترة. [3]

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية

تعد المشروعات العديد من القوائم المالية، منها أساسية يجرى إعدادها بصورة دورية لتحقيق أهداف المحاسبة المالية ووفقا للقوانين ومعايير المحاسبة الدولية وتوصيات المنظمات المهنية، وتتمثل هذه القوائم في:

_ قائمة المركز المالي.

_ قائمة الدخل.

1-سعيدة خزان، **توحيد القوائم المالية ودورها في تفعيل عملية المراجعة الدولي**ة، ماستر، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012، ص: 32.

2- محمد بيشارة، فهم القوائم المالي، ص: 3، نشرت في: http://www.ust.edu/open/library/mang/

3- المرجع نفسه.

_ قائمة التدفقات النقدية.

_ قائمة تغير في الأموال الخاصة.

_ الملاحق.

الفرع الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

وهي تبين قائمة المركز المالي للمجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بالأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين والعلاقات بين هذه المجموعات في فترة زمنية معينة.[1]

_ تعريف قائمة المركز المالي

يمكن تعريفها علي أنها قائمة توفر معلومات عن مقدار الاستثمارات في أصول الشركة والتزامات الشركة لدائنيها، إضافة إلى حقوق الشركاء على الشركة وذلك في الفترة المالية المحددة بالسنة المالية، وهي تتكون من ثلاثة عناصر وهى كما يلي:

أولا: الأصول المتداولة

وهي الأصول النقدية والشبه النقدية، والأصول المحتفظ بها بغرض التحصيل، البيع، الاستهلاك خلال دورة الاستغلال العادية للشركة، أو الأصول المحتفظ بها والتي سيتم تداولها خلال 12 شهر الموالية، وباقي الأصول الأخرى لا تعتبر متداولة.[2]

ثانيا: الالتزامات

إن الخاصية الأساسية للالتزام هو أنه يمثل تعهدا حاليا على الشركة، والتعهد يمثل واجب أو مسؤولية للعمل والوفاء بطريقة محددة، ويمكن للالتزامات أن تطبق قانونا كنتيجة لعقد ملزم ومتطلب تشريعي، وهذا هو الحال عادة، مثل المبالغ الواجبة الدفع مقابل سلع وخدمات استلمتها الشركة، كما تنشأ الالتزامات كذالك عن ممارسة الأعمال العادية والعرف والرغبة في على علاقات أعمال جيدة أو التصرف بطريقة عادلة.[3]

1- بدر الدين سعد، **الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت** ، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص: 30.

2- مصطفي عقاري، المعيار المحاسبي 1: **عرض القوائم المالية**، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع :1، 2007، ص: 17.

3- طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية، لإغراض الاستثمار ومنح الإئتمان (نظرة حالة)**،دار الجامعية، 2006، ص: 85.

ثالثا:حقوق الملكية

وهي الحصة المتبقية من أصول الوحدة بعد طرح التزاماتها، وحقوق الملكية هي بنفسها حصص الملكية، وهي تنشأ من أجل الحق على الملكية وتنطوي على علاقة المشروع وملاكه بصفتهم ملاكا حلافا للمستخدمين والعملاء والمقرضين، كما يمكن تعريفها على أنها حقوق حملة الأسهم في الشركة المساهمة.

وتتكون حقوق الملكية من أسهم وأمن المال، رأس المال الإضافي المدفوع، ورأس المال الموهوب، الأرباح المحتجزة.[1]

الفرع الثاني: قائمة الدخل (نتيجة الأعمال)

هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الشركة خلال السنة المالية، ولا يؤخذ الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.

وعناصر قائمة الدخل هي:

أولا:الإيرادات

تعرف الإيرادات بأنها الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل من الأصول، أو زيادة في هذه الأصول، أو نقص في الالتزامات مما تنشأ عنها الزيادة في حقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك.

ثانيا:المصروفات

وهي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات ناتجة عن ألأصول أو استهلاكها، أو تحمل التزامات، مما ينشا عنه نقصان في حق الملكية عدا المتعلق بالتوزيعات إلى الملاك.

ويوجد نوعين من النماذج التي تعرض من خلالها قائمة الدخل وهي:

- ✓ عرض حسب الطبيعة .
- ✓ عرض حسب الوظيفة.[2]

الفرع الثالث: قائمة التدفقات النقدية

هي قائمة تبين التغيرات في المقبوضات والمدفوعات للشركة خلال فترة زمنية معينة ويتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة النقدية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

1- المنوبية صالحي، **قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS** ، ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2012، ص: 58.

2- نبيل علال، **العوامل المؤثرة على جودة مراجعة الحسابات للقوائم المالية** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2013/2012، ص: 44.

أولا: الأنشطة التشغيلية:

تساعد بيانات التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية للشركة وبيان قدرتها على سداد القروض والمحافظة على القدرة التشغيلية للشركة، وكذلك بيان حجم النقدية المتولدة نتيجة ممارسة الشركة نشاطها لنشاطها الأساسي وسداد التوزيعات على الأسهم والوصول لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن من الضروري التقرير عن الإيرادات والمصروفات على أساس النقدي ويتم ذلك عن طريق استبعاد أثار الصفقات التي تتضمنها قائمة الدخل التي ينتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية.[1]

ثانيا: الأنشطة الاستثمارية

وهي الأنشطة المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها، وغيرها من الاستثمارات التي تدخل ضمن بنود والتي تعادل النقدية.

ثالثا: الأنشطة التمويلي

وهي الأنشطة التي تنتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها الشركة.

والهدف الأساسي من قائمة التدفقات النقدية هي:

_ تقديم معلومات حول الهيكل المالي للشركة وتتضمن السيولة والقدرة على الوفاء بالديون ، وقدرة الشركة بالتأثير على المبالغ وتوقيت تدفقاتها النقدية بما يمكنها من التكيف مع المتغيرات في الظروف والفرص المتاحة.

_ تقديم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات في الأصول وإلتزامات الحقوق والملاك في الشركة.

_ تعزيز قابلية المقارنة النتائج الأنشطة التشغيلية بين المختلفة نظرا لتحيد ثار اختلاف السياسات المحاسبية المطبقة.[2]

✓ **طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية**

عرض المعيار المحاسبي الدولي (07) طرقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية حيث يجب على الشركات اختيار احدهما:

1- لزهر عزة، محمد دينوري سالمي، **قائمة التدفقات النقدية الوجة الآخر للوضعية المالية**، رؤى اقتصادية، العدد: الخامس، ديسمبر 2013 . .

2- علي حسين الدغوجي، **حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية** ، ورقة بحثية، بجامعة بغداد، ص: 9.

أولا: الطريقة المباشرة

وتقوم هذه الطريقة على عرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية الموزعة وفقا للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

ثانيا: الطريقة الغير مباشرة

تنطلق من رقم صافي الربح أو الخسارة حيث تقوم بتعديله بآثار العمليات ذات الطبيعة الغير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة من مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل وكذا بنود الدخل أو المصروفات النقدية المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.[1]

***مزايا وعيوب الطريقة المباشرة والغير مباشرة**

من مزايا الطريقة المباشرة أنها تبين العناصر الرئيسية لكل من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية الخاصة بنشاط التشغيل وهي بذلك تعتبر تفيده في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية عكس استخدام الطريقة الغير مباشرة التي تبين صافي التدفقات النقدية بينهما ومع ذلك لوحظ أن عدد كبير من الشركات تفضل استخدام الطريقة الغير المباشرة لسهولتها وتستخدمها العديد من الشركات الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية لقلة تكلفتها وسهولة إعدادها. [2]

الفرع الرابع: قائمة تغير في الأموال الخاصة

معظم الشركات كانت تقدم ضمن الملحق جدول يبين تطور الأموال الخاصة، بينما المعيار IAS 86 جعل من هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن القوائم المالية، يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة.

قائمة التغيرات في الأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب إدراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة ب:

_ النتيجة الصافية للفترة.

_ كل عناصر نواتج، والأعباء والأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة.

_ تأثير تغيرات الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة.

_النتيجة الإجمالية والفترة التي تناسب مجموع العناصر السابقة.

1- خديجة بالهادي، **مساهمة المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة على القوائم**، ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2013، ص: 22.

2- المرجع نفسه.

العملات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة.

_ توزيع النتيجة والمخططات المقررة خلال الفترة.[1]

الفرع الخامس: الملاحق

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. ويشمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية:

_ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد لقوائم المالية.[2]

_مكملات الإعلام اللازمة لحس فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة.

_المعلومات التي تخص الشركات المشاركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك الشركات أو مسيريها.

_ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.

وتخص المعلومات الموجودة في الملحق أربعة أبعاد للشركة، وهي، اقتصادية، قانونية، كبائية، واجتماعية، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم: 01: المعلومات الموجودة في الملحق

اقتصادية	قانونية	جبائية	اجتماعية
_ طرق التقييم. _تطور بعض البنود. _طرق حساب الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة. _ جرد المحفظة المالية للقيم القابلة للتوظيف.	_ مبلغ الالتزامات المالية. _هيكل الرأس المال الاجتماعي للشركة. _القروض المضمونة.	_ توزيع النتيجة بين النتيجة الجارية والنتيجة الاستثنائية.	_عدد العمال. _مبلغ الأجور الإجمالية المدفوعة. _ المبالغ المسددة كامتيازات اجتماعية.

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص:63.

1- شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولة** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة العقيد الجاج لخضر ، باتنة، 2009/2008، ص: 55،56.

2- لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص:62.

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على الشركات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، وهذه الجداول هي:

_ جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية.

_جدول الإهتلاكات.

_ جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى الغير جارية.

_ جدول المؤونات.

_ جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة).

_ بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية. [1]

المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية الفيئات الرئيسية التالية:

الفرع الأول: المستثمرون

يهتم المستثمر بسلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرون على سلامة المركز المالي وقدرته علي تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة، تتعرض حقوقهم للمخاطرة لأنهم أصحاب متبقي الأرباح وهذه غير مضمونة، وبالتالي فإن حقوقهم تمثل الضمانة الرئيسية المقدمة للدائنين، كما تتعرض حقوق المستثمرين لعوامل المخاطر العديدة الغير المرئية تصنف في مجموعتين هما: المخاطر الاقتصادية والسياسية مثل تلك التي تنجم عن التضخم والركود والقرارات السياسية المحلية والدولية، ومخاطر العمل التي تنجم عن زيادة عدد المنافسين والتغيرات التكنولوجيا وندرة الأيدي العاملة المدربة وغيرها.[2]

الفرع الثاني: الموظفون

يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطلب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.[3]

1- المرجع نفسه، ص: 63 .

2- مدحت فوزي عليان وداي ، **أثر التضخم علي الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية** ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، 2006،ص :133.

3- مصطفي حميدان حسن حميدان، **مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية** ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 2010، ص: 9.

الفرع الثالث: المقرضون

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

الفرع لرابع: الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين

حيث يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، وبالتالي فإنهم يهتمون بالمعلومات المرتبطة بالمركز الانتمائي بالوحدة الاقتصادية.

الفرع الخامس: العملاء

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة خاصة في ارتباطهم أو اعتمادهم على المنشأة في الأجل الطويل.[1]

الفرع السادس: الحكومة ودوائرها المختلفة

تحتاج هذه الفيئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل والمبيعات، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدي قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.

الفرع السابع: الجمهور

يحتاج الجمهور إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، ويمكن للبيانات المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المشروع وتنوع مدي نشاطه.[2]

1- وسيلة بوخالفة، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية**، ماستر، جامعة قاصدي مرباح ـبسكرة، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013. ص: 4.

2- حميدان، مرجع سابق، ص:9،10.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم سرده في هذا الفصل نستنتج أن القوائم المالية هي عبارة عن وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية للشركة، ولها عدة خصائص تتمثل في الملائمة والمصداقية والقابلية للفهم والحياد وغيرها، وكما ان القوائم المالية تهدف إلى تحقيق المعلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي وتكون مفيدة للمستخدمين في صنع القرارات الخاصة لهم.

كذلك نعلم أنها تتكون من مجموعة من العناصر والأنواع، ونذكر أنواعها بشكل مختصر، حيث تتضمن نوع تدفقات المركز المالي وهو ما يعرف على أنه مجموعة من الحسابات الرئيسية المتعلقة بالأصول، ونوع قائمة الدخل الذي يدل الأعباء والمنتوجات المنجزة خلال فترة زمنية معينة، والنوع الثالث المتمثل في التدفقات النقدية والتي تبين التغير في المقبوضات والمدفوعات للشركة، وقائمة التغير في الأموال، النوع الخامس والأخير وهو المتمثل في الملاحق حيث يعبر عن المعلومات الأساسية ذات دلال التي يجب أن توفر.

تمهيد الفصل الثالث:

لغرض تدعيم الدراسة النظرية وإضافة جانب التطبيقي على الموضوع، قمنا بإعداد استمارة استبيان لتعكس واقع وآراء المتخصصين في مجال حوكمة الشركات والقوائم المالية، والتي تم تضمينها في محورين أساسين هما إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى الثقة والمصداقية في القوائم المالية، وانتشار الفساد المالي والإداري راجع إلى غياب حوكمة الشركات. وباعتبار أن مصطلح حوكمة الشركات حديث، حاولنا الأخذ بأكبر فئة ممكنة من المهنيين .

ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول تقديم معلومات حول المؤسسة ومنهجية الدراسة المتبعة،وفي المبحث الثاني خصص إلى إعداد الاستبانة وتفريغ بياناتها، وفي المبحث الأخير خصص لتحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: معلومات حول المديرية العملياتية للاتصالات ومنهجية الدراسة المتبعة

المطلب الأول: النشأة والهيكل التنظيمي للمديرية العملياتية للاتصالات

الفرع الأول: نشأة المديرية العملياتية للاتصالات بولاية اليزي

نشأة المديرية في 01 جانفي 2003 وذلك كان بعد إعادة هيكلة قطاع البريد والواصلات، ورأس مالها يقدر حاليا ب 50000000000دج.[1]

الفرع الثاني: هيكل التنظيمي لها

وهو موضح في الشكل التالي:

1- مديرية العملياتية للاتصالات _ لولاية إليزي

شكل رقم01هيكل التنظيمي لمديرية العملياتية للاتصالات لولاية اليزي

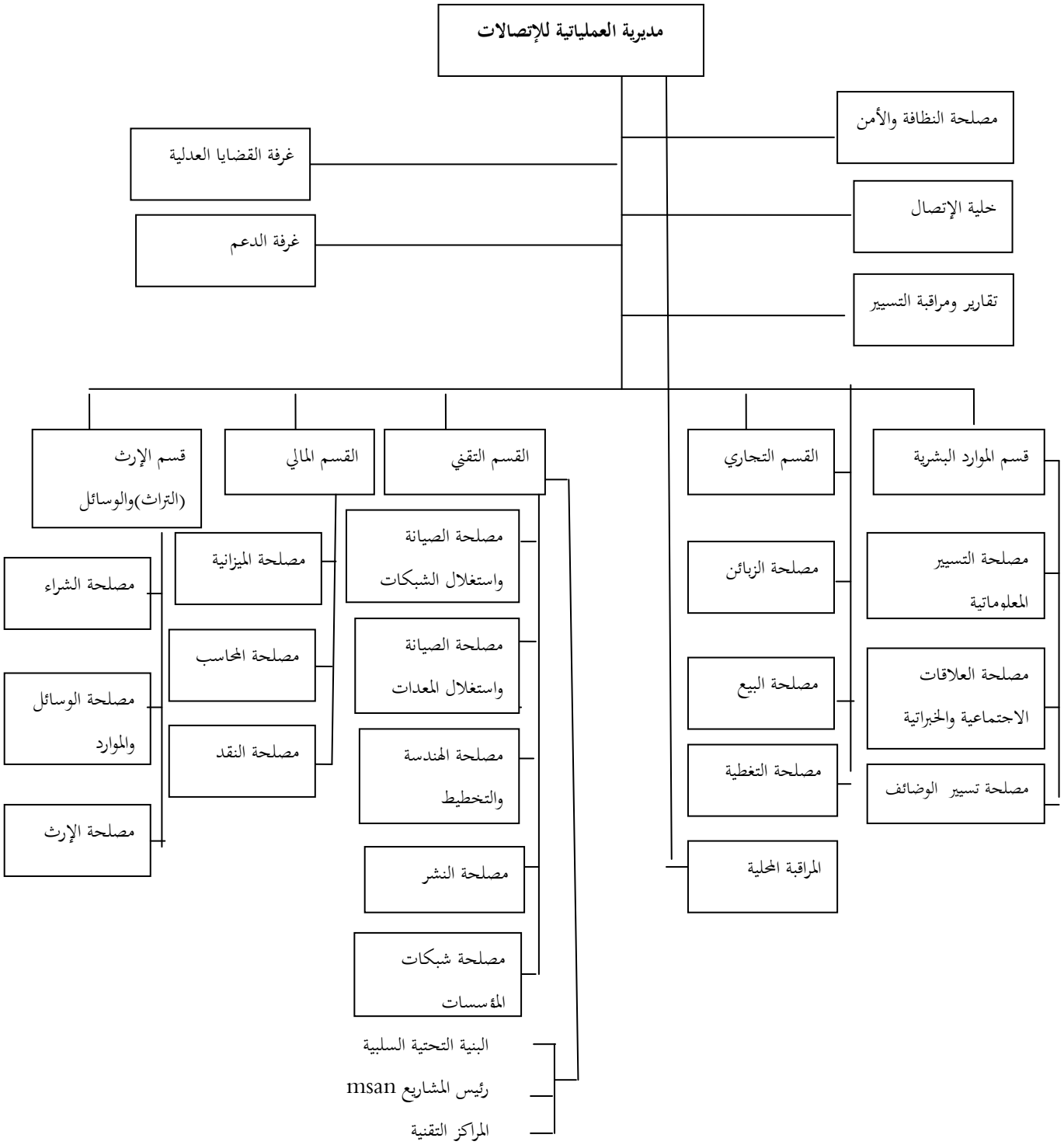

المصدر: مديرية العملياتية للإيصالات_ لولاية إليزي

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

جدول رقم:01 إحصائيات توزيع الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة%
الاستمارات الموزعة	50	%100
الاستمارات المسترجعة	43	%86
الاستمارات المفقودة	07	%14
الاستمارات الصالحة للدراسة	43	%86

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن عدد الاستمارات الموزعة 50 استمارة، وتم تحصيل 43 استمارة صالحة للدراسة، أما باقي الاستمارات فقد ألغيت بسبب ضياعها أو الإهمال من بعض أفراد العينة.

المطلب الثالث: حدود الدراسة

تمثلت حدود هذه الدراسة فيما يلي:

1_ الحدود المكانية:المديرية العملياتية للاتصالات بولاية إليزي.

2_ الحدود الزمنية:امتدت هذه الدراسة ما بين شهر أفريل إلى غاية شهر جوان من نفس السنة.

3_ الحدود البشرية: تعلقت هذه الدراسة با لمهنيين الذين يعملون بالمديرية ويمتلكون خبرة مهنية في مجال الدراسة.

4_الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالمحاور المرتبطة بحوكمة الشركات والقوائم المالية.

المبحث الثاني: إعداد الاستبيان وتفريغ البيانات

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم العناصر التي تمت مراعاتها لد إعداد استمارة الاستبيان، بالإضافة إلى مكونات وطريقة تبويب الأسئلة، وطرق التفريغ والمعالجة المنتهجة.

المطلب الأول: إعداد الاستبيان

وتطرقنا في هذا المجال إلي نقطتين أساسيتين كما يلي:

الفرع الأول: طريقة إعداد الاستبيان

استعنا في إعداد القائمة، على الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة أو المشاة له من حيث المنهج والطريقة، حيث أمكن الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة قائمة الاستبيان، وقد تميزت بأن تكون:

_ الاعتماد على الأسلوب البسيط واللغة المفهومة في إعداد الأسئلة لتفادي سوء الفهم .

_ أن تكن بسيطة وواضحة.

_ أن تحتوي على أسئلة تمكن الفرد باختيار بديل من عدة بدائل.

_ توافق أسئلة الاستبانة مع الإطار النظري للفصول السابقة.

_ اعتماد طريقة الإجابة المغلقة والإجابة شبه المغلقة لتسهيل معالجة الإجابات وتحليلها.

الفرع الثاني: هيكل الاستبيان

تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

1_ الجزء الأول: شمل هذا الجزء البيانات الشخصية للعينة محل الدراسة (الجنس- العمر- المؤهل العلمي- سنوات الخبرة).

2_ الجزء الثاني: تم تقسيم هذا الجزء تماشيا مع طبيعة الموضوع إلى محورين تشكلت في مجمله إلى25 سؤالا.

أ_ المحور الأول:ضم 16سؤال حول تطبيق حوكمة الشركات الذي يؤدي إلى الثقة والمصداقية في القوائم.

ب_ المحور الثاني: ضم09أسئلة وهي حول انتشار الفساد المالي والإداري راجع إلى غياب حوكمة الشركات.

المطلب الثاني: تفريغ البيانات

الفرع الأول: معالجة نتائج الإستبيان

بهدف تسهيل عملية تحليل وبعد التحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان، تم تجميع البيانات المحصلة وتفريغها في كل من برنامج SPSS وبرنامج EXEL بحسب طبيعة المعلومة.

فبعد عملية جمع وتبويب البيانات باستخدام برنامج SPSS الذي كان مصدر كافة الجداول والتي تتضمن جملة من الأساليب الإحصائية المساعدة في التحليل الموضوعي كالتكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات الحسابية المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة، أما الأشكال فقد تم تمثيلها بناءا على الجداول باستعمال برنامج EXEL2007 لأنه يقدم تمثيلا واضحا للبيانات ويسهل عملية الملاحظة والتحليل.

الفرع الثاني: عرض خصائص عينة الدراسة

1_الجنس:

جدول رقم02: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارا	النسبة%
ذكر	26	%60.5
أنثي	17	%39.5
المجموع	43	%100

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

شكل رقم02:توزيع أفراد العينة حسب الجنس

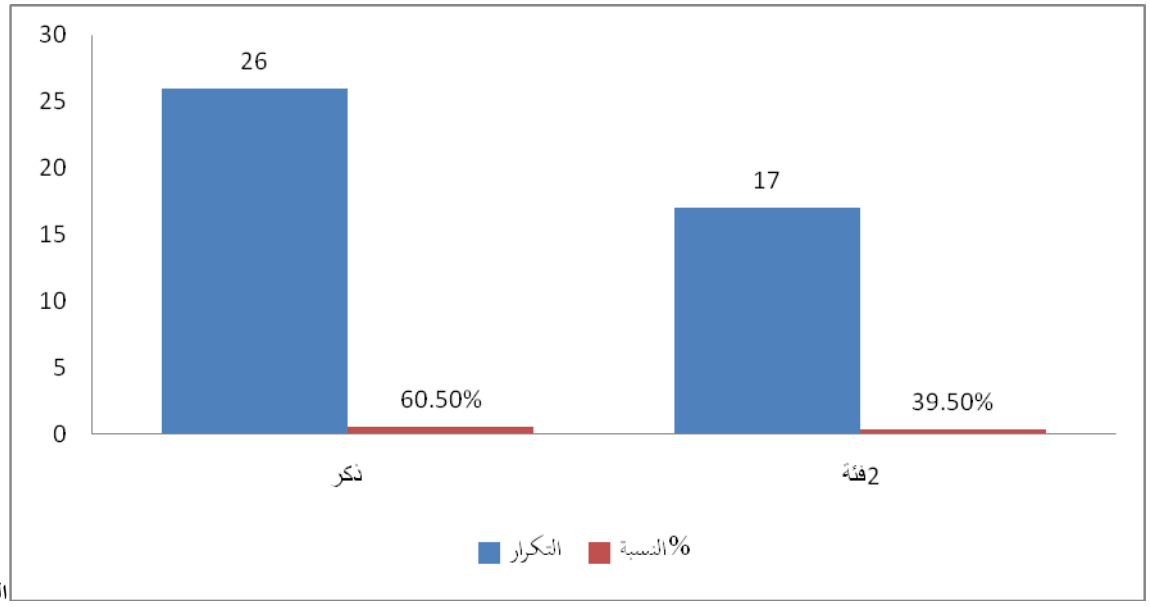

المصدر

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الشكل رقم 02يتضح لنا أن توزيع أفراد العينة حسب الجنس أن عدد الذكور اكبر من الاناث بنسبة 60%وذلذلك راجع لطبيعة المنطقة .

2_ العمر

جدول رقم03: توزيع أفراد العينة حسب العمر

البيان	التكرار	النسبة%
أقل من30	21	%48.8
من30_40	16	%37.2
من40_50	06	%14
المجموع	43	%100

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الإستبيان

الشكل رقم03: توزيع أفراد العينة حسب العمر

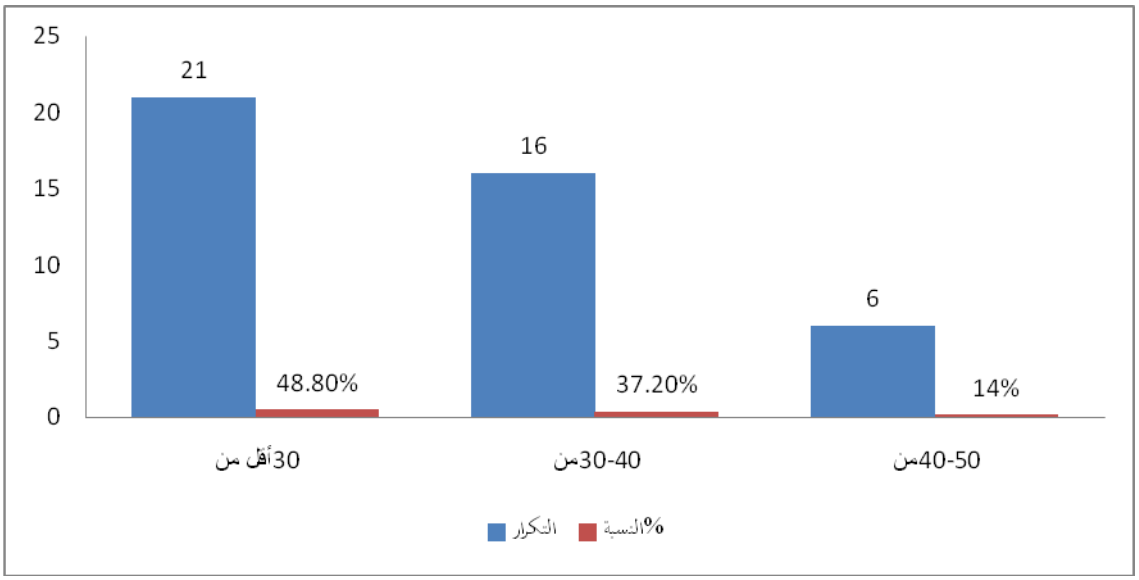

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الشكل رقم 03 يتضح لنا توزيع أفراد العينة حسب العمر، حيث أنه أكبر فئة مستجوبة مع الاستبيان في الفئة العمرية الأقل من 30 سنة بنسبة 48.8% اي الفئة الشبابية ،ومن ثم تليها الفئة العمرية من30_40 سنة بنسبة37.2%، تليها الفئة العمرية مابين 40_50سنة وذلك بنسبة 14% .

3 _ المؤهل العلمي:

جدول رقم04: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة%
تقني سامي	10	%23.3
ليسانس	19	%44
دراسات عليا	09	%20
مؤهلات أخري	05	%11.6

المجموع	43	100%

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الإستبيان

الشكل رقم04: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

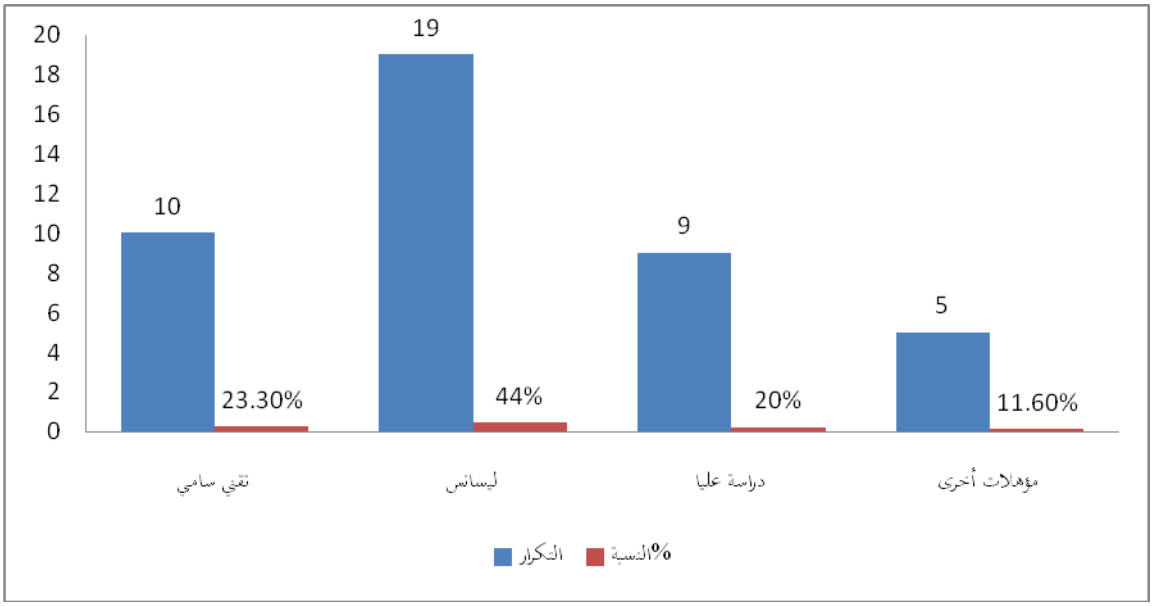

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الشكل رقم 04 يتضح لنا توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، حيث أنه أكبر فئة مستجوبة مع الاستبيان هي الفئة ليسانس بنسبة44%، ثم تليها الفئة تقني سامي بنسبة23.3%، تليها الفئة الدراسة العليا وهي بنسبة 20% ، وفي الأخير فيئه المؤهلات الأخرى بنسبة11.6%.

4_ سنوات الخبرة

جدول رقم05:توزيع أفراد العينة حسب السنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة%
أقل من5سنوات	17	%39.5
من5-10سنة	12	%27.9
من10-15سنة	08	%18.6
من15سنة فأكثر	06	%14
المجموع	43	100%

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الإستبيان

الشكل رقم05: توزيع أفراد العينة حسب سنوات

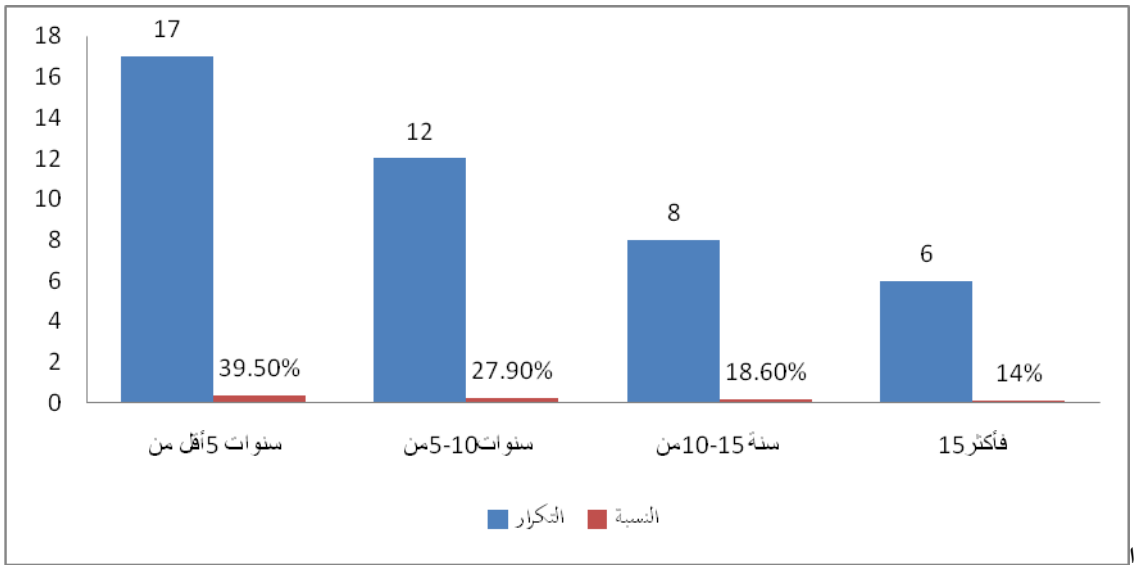

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على نتائج الاستبيان

من خلال الشكل رقم 05 يتضح لنا توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة، حيث أن أكبر فئة مستجوبة مع الاستبيان هي الفيئة أقل من 5 سنوات بنسبة39.5%، ثم تليها الفئة من 5-10**سنة** نسبة27.9%، ثم تليها الفئة من 10-15 سنةوهي بنسبة 18.6% ، وفي الأخير فيئه من15 سنة فأكثر بنسبة 14%.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

بغرض أن تكون النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الإستبيان،ثم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

المطلب الأول: تطبيق حوكمة الشركات الذي يؤدي إلى الثقة والمصداقية في القوائم المالية

ونلخص الإجابات المتحصل عليها فيما يخص تطبيق حوكمة الشركات الذي يؤدي إلى الثقة والمصداقية في القوائم المالية للجدول التالي:

الجدول رقم06: تطبيق مبادئ حوكمة الشركات الذي يؤدي إلى الثقة والمصداقية في القوائم المالية

البيان	المؤشرات الإحصائية			الإجابة
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المؤوية%	
1_هل أنت مطلع على مفهوم حوكمة الشركات؟	0.502	1.14	55.8	نعم
2_هل لديك حقوق وواجبات في الشركة؟	0.374	1.16	83.7	نعم
3_هل الشركة قامت بوضع دليل الحوكمة وتسعى لتطويره وتعديله من وقت لأخر.	0.860	2.30	55.8	موافق
4_ هل تقوم الشركة بتقديم تقرير سنوي للمساهمين.	0.588	2.19	62.8	محايد
5_هل تتسمح بحق المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.	0.667	2.47	55.8	موافق
6_تقوم الشركة بتوزيع عوائد الأرباح المقررة على جميع المساهمين.	0.660	2.60	69.8	موفق
7_يشارك المساهمون في إجراء أي تعديلات علي النظام الأساسي للشركة.	0.578	2.63	67.4	موافق
8_ تطوير آليات للمشاركة الفعالة لأصحاب المصالح.	0.599	2.70	76.7	موافق
9_مشاركة مدير مصلحة العمال في اتخاذ القرارات .	0.527	2.77	81.4	موافق
10_تحرص الشركة على حماية حقوق حملة الأسهم.	0.618	2.63	96.8	موافق
11_تعتبر المساواة في المعاملة بين المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.	0.750	2.09	44.2	محايد
12_معاملة المساهمين معاملة متساوية.	0.778	2.33	51.2	موافق
13_تحرص الشركة على تعويض أصحاب المصالح على أي انتهاك لحقوقهم.	0.606	2.67	74.4	موافق

14_تكريس الوقت الكافي لممارسة مسؤوليات مجلس الإدارة لتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية.	0.583	2.60	65.1	موافق
15_يتم الإفصاح دائما عن السياسات و الطرق المحاسبية المتبعة في الشركة.	0.728	2.40	53.5	موافق
16_يتم الوصف الشامل والمحدد لمهام وواجبات رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه بما فيها مراقبة ومعالجة حالات التعارض المحتملة للإدارة.	0.763	2.58	74.4	موافق
المتوسط العام للمحور الأول	**0.636**	**2.32**	**------**	**موافق**

المصدر:من إعداد الطالبة بناء استمارة الاستبيان وبرنامج SPSS

من خلال الجدول رقم06 يتضح أن التوجه العام لأفراد العينة هو موافق على أغلبية البنود الموضوع في محور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات الذي يؤدي إلى الثقة والمصداقية في القوائم المالية، وكان متوسط الحسابي العام لهذا المحور يقدر ب 2.32، والذي يندرج ضمن الفئة المقابلة للإجابة موافق، وبانحراف معياري ضئيل يقدر ب 0.636ما يدل على تجانس وتوافق كافة الإجابات وتمحورها حول الإجابة موافق، وهذا يدل على أن أغلبية أفراد العينة راضية على جميع البنود في هذا المحور.

ونلخص الإجابات المتحصل عليها في ما يلي:

_ أغلبية أفراد العينة من خلال الدراسة تبين أنهم مطلعون على مفهوم حوكمة الشركات بنسبة 55.8% ولو بشكل غير مباشر للمصطلح لكن في مضمونه نعم.

_ لقد اتفق معظم أفراد العينة على أن لديهم حقوق وواجبات في الشركة وذلك بنسبة 83.7%، وفي ظل تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات سوف يؤدي إلى ارتفاع نسبة تمتع الأفراد داخلها بحقوقهم وواجباتهم من عدم تطبيقها.

_ أظهرت عينة الدراسة أن نسبة 55.8%من الأفراد موافقون على أن الشركة تقوم بوضع دليل الحوكمة وتسعى لتطويره وتعديله من وقت لأخر، بحيث يكون متناسق مع إحكام القانون ليتمتع بفعالية تساعده على تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها.

_ عبرت أغلبية العينة عن تحفظهم بنسبة 62.8% على أن الشركة تقوم بتقديم تقرير سنوي للمساهمين ، ويلخص ذلك ان الشركة لم تحترم حق المساهمين في الاستفادة من التقرير السنوي .

_ أشار أغلب أفراد العينة على الاتفاق بنسبة 55.8%أن لهم الحق في المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، ما يؤدي ذلك إلى تحقيق المساواة والعدالة بين الإفراد وحفظ جميع حقوقهم .

_اختار ما نسبته 69.8%موافق على أن تقوم الشركة بتوزيع عوائد الأرباح المقررة على جميع المساهمين ، وذلك سعيا لتحقيق مبدأ حفظ حقوق المساهمين من خلال توزيع عوائد الإرباح المقررة.

_اتفق أغلبية الأفراد على أن يشارك المساهمون في إجراء أي تعديلات علي النظام الأساسي للشركة بنسبة 67.4%، وتمثل هذه النسبة حق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

_أشار أغلب الأفراد على أن تطوير آليات المشاركة الفعالة لأصحاب المصالح بنسبة 76.7% ، وتشمل هـ ذه النسبة مدى احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح والتعويض عن انتهاكها واليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة.

_عبر أغلب أفراد العينة على أن رأيهم بنسبة 81.4%متفق على مشاركة مدير مصلحة العمال ما يكفل ذلك المتابعة الإدارية التنفيذية من قبل مدير المصلحة، يتيح ذلك ممارسة إستراتيجية إرشادية لتوجيه الشركة.

_قدم ما نسبته 96.8%على الاتفاق أن الشركة تحرص على حماية حقوق حملة الأسهم ، بمعنى أن الشركة تحترم مبدأ حفظ حقوق المساهمين من خلال حماية ملكيتهم للأسهم.

_اتفق ما نسبته 55.2% على عدم اعتبار المساواة في المعاملة بين المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة ، ويتضح أن الشركة لم تحترم أهم الضوابط والمبادئ التي تقوم عليها الحوكمة والمتمثلة في المساواة في المعاملة بين المساهمين.

_اتفق أفراد العينة على أن معاملة المساهمين معاملة متساوية تساهم في تحقيق المصداقية القوائم المالية بنسبة 51.2%، أي عند احترام الشركة لمبدأ المساواة في المعاملة بين المساهمين سينجر عن ذلك قيام المساهمين بأعمالهم على أكمل وجه ما يؤدي إلى تحقيق جودة ومصداقية القوائم المالية.

_قرر ما نسبته 74.4%عل الاتفاق على حرص الشركة على تعويض أصحاب المصالح على أي انتهاك لحقوقهم، اي ان الشركة تعمل على تعزيز ثقة أصحاب المصالح تجاهها من خلال احترام حقوقهم.

_نسبة 65.5 % قرروا على اتفاق تكريس الوقت الكافي لممارسة مسؤوليات مجلس الإدارة لتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية، من اجل الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، وتحقيق الإفصاح السريع عن الوضعية المالية للشركة .

_قرر ما نسبة 53.5%على أنه يجب أن يتم الإفصاح دائما عن السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في الشركة، وذلك من اجل تحقيق شفافية للمعلومات المالية المتعلقة بالشركة ما ينعكس ذلك ايجابيا عن مكانتها في الأسواق.

_اتفق اغلب الأفراد على أن يتم الوصف الشامل والمحدد لمهام وواجبات رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه بما فيها مراقبة ومعالجة حالات التعارض المحتملة للإدارة وذلك بنسبة 74.4% ، أي احترام مبدأ الإفصاح عن مسؤوليات مجلس الإدارة، من اجل متابعة الإدارة التنفيذية.

المطلب الثاني: انتشار الفساد المالي والإداري راجع إلى غياب حوكمة الشركات

جدول رقم07: انتشار الفساد المالي والإداري راجع إلى غياب حوكمة الشركات.

البيان	المؤشرات الإحصائية			الإجابة
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية%	
17_عدم مراقبة المحاسبين وتأكيدهم على صحة القوائم المالية يؤدي إلى انهيار الشركة.	0.731	2.41	55.8	موافق
18_القصور في الإفصاح والإبلاغ عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة.	0.686	2.35	46.5	موافق
19_ القصور في فحص الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي.	0.684	2.09	53.5	محايد
20_القصور في توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب.	0.791	2.40	58.1	موافق
21_عدم كفاءة التقارير والقوائم المالية في خدمة مستخدميها	0.886	2.02	39.5	موافق
22_القصور في التمثيل الصادق للمعلومات والظواهر المراد تقرير عنها.	0.804	2.14	39.5	موافق
23_القصور في تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز.	0.715	2.33	46.5	موافق
24_عدم تمتع المعلومات المقدمة بخاصية التوفيق المناسب.	0.752	2.35	51.2	موافق
25_ عدم تمتع المعلومات المقدمة من المحاسب إلى المجتمع بالوضوح.	0.773	2.30	48.8	موافق
المتوسط العام للمحور الثاني	**0.733**	**2.26**	-----	**موافق**

المصدر:من إعداد الطالبة بناء استمارة الاستبيان وبرنامج SPSS

من خلال الجدول رقم 07 يتضح لنا أن إجماع كافة عينة الدراسة على أن انتشار الفساد المالي والإداري راجع إلى غياب حوكمة الشركات، ويلاحظ ذلك من خلال متوسط حسابي العام لهذا المحور2.26 والذي يدل على الإجابة موافق على أغلبية البنود الموضوعة حيث أنا هنالك أفراد بدت برأي التحفظ ألا وهو محايد أحيانا وموافق أحيانا أخرى، وعلى العموم يمكن اعتبار كافة الإجابات موافقة على البنود الموضوعة حيث قدر الانحراف المعياري فها ب0.733.

ويمكننا تلخيص الإجابات كما يلي:

_اتفقت أغلبية عينة الدراسة بنسبة 55.8%على أن عدم مراقبة المحاسبين وتأكيدهم على صحة القوائم المالية يؤدي إلى انهيار الشركة، لذلك كان لزاما على الشركات القيام بتوكيل مهمة الكشف عن الصحة القوائم المالية لمراجعي الحسابات سواء كانوا داخليين أو خارجيين من اجل منع انهيار وإفلاس الشركة.

_اتفقت أغلبية عينة الدراسة بنسبة 46.5% على أنه يوجد ما يسمى بالقصور في الإفصاح والإبلاغ عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة، بحيث ينعكس عدم الإفصاح الفعال والجيد سلبا عن صحة النتائج المالية.

_تحفظت أغلبية عينة الدراسة بنسبة 53.5% على أنه يوجد ما يسمى بـالقصور في فحص الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي، ما يؤثر ذلك عن مصداقية الوضعية المالية للمؤسسة .

_اتفقت أغلبية عينة الدراسة بنسبة 58.1%على أنه يوجد ما يسمى بالقصور في توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت أما مناسب، فعدم وصول المعلومات إلى متخذي القرارات في التوقيت المناسب سيكون له الأثر السلبي عن اتخاذ القرارات المناسبة في وقتها المناسب.

_اتفقت أغلبية عينة الدراسة بنسبة 39.5% على أنه يوجد ما يسمى بعدم كفاءة التقارير والقوائم المالية في خدمة مستخدميها، بمعنى عدم توفير الشركة للمعلومات الكافية والصادقة عن تقاريرها المالية لخدمة مستخدميها، ما يؤدي إلى تشويه الصورة الصادقة عن وضعية المؤسسة.

_اتفقت أغلبية عينة الدراسة بنسبة 39.5%على أنه يوجد ما يسمى بالقصور في التمثيل الصادق للمعلومات والظواهر المراد التقرير عنها،

_اتفقت أغلبية عينة الدراسة بنسبة 46.5% على أنه يوجد ما يسمى بالقصور في تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز، يتضح في هذه الحالة إن المعلومات المقدمة لا تتمتع بخصائصها التي تجعل منها معلومات فعالة تعكس جوهر العمليات داخل الشركة.

_اتفقت أغلبية عينة الدراسة بنسبة 51.2% على أنه يوجد ما يسمى بعدم تمتع المعلومات المقدمة بخاصية التوقيت المناسب، سيؤثر ذلك على عملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب بما يخدم الشركة.

_اتفقت أغلبية عينة الدراسة بنسبة 48.8% على أنه يوجد ما يسمى بعدم تمتع المعلومات المقدمة من المحاسب إلى المجتمع بالوضوح، فعدم تمتع المعلومات بالوضوح يؤدي إلى إعطاء صورة غير صادقة عن وضعية الشركة.

المطلب الثالث: إختبار صحة الفرضيات

وذلك من خلال نتائج برنامج التي Mini Tab.

H0: النفي لا يوجد ويكون في حالة احتمال أكبر من 0.05 أي إن الشركة لا تقوم بذلك.

H1: الإيجاب يوجد ويكون في حالة احتمال أقل من 0.05 أي أن الشركة تقوم بذلك.

جدول: رقم 08 إختبار صحة الفرضية الأولي

البيان	P الإحتمال	T التوزيع الطبيعي	الإجابة
1_هل أنت مطلع على مفهوم حوكمة الشركات؟	1.000	-3.66	-----
2_هل لديك حقوق وواجبات في الشركة؟	1.000	-5.49	-----
3_هل الشركة قامت بوضع دليل الحوكمة وتسعى لتطويره وتعديله من وقت لأخر.	0.024	1.98	H1
4_ هل تقوم الشركة بتقديم تقرير سنوي للمساهمين.	0.111	1.22	H0
5_هل تتسمح بحق المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.	0.001	3.05	H1
6_تقوم الشركة بتوزيع عوائد الأرباح المقررة على جميع المساهمين.	0.000	3.96	H1
7_يشارك المساهمون في إجراء أي تعديلات علي النظام الأساسي للشركة.	0.000	4.12	H1
8_ تطوير آليات للمشاركة الفعالة لأصحاب المصالح.	0.000	4.57	H1
9_مشاركة مدير مصلحة العمال في اتخاذ القرارات .	0.000	5.03	H1
10_تحرص الشركة على حماية حقوق حملة الأسهم.	0.000	4.12	H1
11_تعتبر المساواة في المعاملة بين المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.	0.271	0.61	H0
12_معاملة المساهمين معاملة متساوية.	0.016	2.13	H1
13_تحرص الشركة على تعويض أصحاب المصالح على أي انتهاك لحقوقهم.	0.000	4.42	H1
14_تكريس الوقت الكافي لممارسة مسؤوليات مجلس الإدارة لتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية.	0.000	3.96	H1
15_يتم الإفصاح دائما عن السياسات و الطرق المحاسبية المتبعة في الشركة.	0.005	2.59	H1
16_يتم الوصف الشامل والمحدد لمهام وواجبات رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه بما فيها مراقبة ومعالجة حالات التعارض المحتملة للإدارة.	0.000	3.81	H1
النتيجة الكلية للفرضية الأولى	0.024	1.98	H1

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج Mini Tab

من خلال الجدول رقم 08 يتضح أن الفرضية الأولي صحيحة حيث بلغت قيمة الاحتمال 0.024 المستنتجة من جدول Mini Tab وهي أقل من مستوي الدلالة المعلوم 0.05.

_ هل الشركة قامت بوضع دليل الحوكمة وتسعى لتطويره وتعديله من وقت لأخر ، نستنتج من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك لأن الاحتمال اقل من المستوى المعلوم 0.05 وهو يقدر ب 0.024.

_ هل تقوم الشركة بتقديم تقرير سنوي للمساهمين، حيث تضح من خلال الجدول أن الشركة لا تقوم بذلك عند المستوي المعلوم 0.05 ، لان الاحتمال تقدر ب 0.111.

_ هل تتسمح بحق المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك لان قيمة الاحتمال قدرت ب 0.001 عند المستوي المعلوم 0.05.

_ تقوم الشركة بتوزيع عوائد الأرباح المقررة على جميع المساهمين ، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك لأن الاحتمال اقل من ذلك ويقدر ب 0.000 عند المستوي المعلوم 0.05.

_ يشارك المساهمون في إجراء أي تعديلات علي النظام الأساسي للشركة، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك لان الاحتمال قدر ب 0.000، عند المستوي المعلوم 0.05 .

_ تطوير آليات للمشاركة الفعالة لأصحاب المصالح ، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك عند المستوي المعلوم 0.05، حيث أن الاحتمال قل من المستوى المعلوم وقيمتها 0.000.

_ مشاركة مدير مصلحة العمال في اتخاذ القرارات ، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك لان الشرط عندما تكون الاحتمال اقل من المستوي المعلوم 0.05 متوفر.

_ تحرص الشركة على حماية حقوق حملة الأسهم، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك عند المستوي المعلوم 0.05، وقدر بلغة قيم الاحتمال 0.000 .

_ تعتبر المساواة في المعاملة بين المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة ، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة لا تقوم بذلك عند المستوي المعلوم 0.05، وهو موافق للشرط عندما يكون الاحتمال أكبر من المستوى المعلوم حيث بلغت قيمته 0.271.

_ معاملة المساهمين معاملة متساوية ، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك لان الاحتمال قدر ب 0.016 عند المستوي المعلوم 0.05.

_ تحرص الشركة على تعويض أصحاب المصالح على أي انتهاك لحقوقهم ، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك عند المستوي المعلوم 0.05، لان قيمته قدرت ب 0.000.

_ تكريس الوقت الكافي لممارسة مسؤوليات مجلس الإدارة لتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك عند المستوي المعلوم 0.05.

_ يتم الإفصاح دائما عن السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في الشركة، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك عند المستوي المعلوم 0.05، وهى موفق للشرط الثانى.

_ يتم الوصف الشامل والمحدد لمهام وواجبات رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه بما فيها مراقبة ومعالجة حالات التعارض المحتملة للإدارة، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك عند المستوي المعلوم 0.05،

جدول: رقم 09 إختبار صحة الفرضية الثانية

البيان	P الإحتمال	T التوزيع الطبيعي	الإجابة
17_عدم مراقبة المحاسبين وتأكيدهم على صحة القوائم المالية يؤدي إلى انهيار الشركة.	0.003	2.74	H1
18_القصور في الإفصاح والإبلاغ عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة.	0.011	2.29	H1
19_ القصور في فحص الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي.	0.271	0.61	H0
20_القصور في توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب.	0.005	2.59	H1
21_عدم كفاءة التقارير والقوائم المالية في خدمة مستخدميها	0.439	0.15	H0
22_القصور في التمثيل الصادق للمعلومات والظواهر المراد تقرير عنها.	0.180	0.91	H0
23_القصور في تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز.	0.016	2.13	H1
24_عدم تمتع المعلومات المقدمة بخاصية التوفيق المناسب.	0.011	2.29	H1
25_ عدم تمتع المعلومات المقدمة من المحاسب إلى المجتمع بالوضوح.	0.024	1.98	H1
النتيجة الكلية للفرضية الثانية	0.085	1.37	H0

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على نتائج Mini Tab

من خلال الجدول رقم 09 يتضح عدم صحة الفرضية الثانية حيث بلغ قيمة الاحتمال 0.085 المستنتجة من جدول Mini Tab وهي أكبر من مستوي الدلالة المعلوم 0.05.

_ عدم مراقبة المحاسبين وتأكيدهم على صحة القوائم المالية يؤدي إلى انهيار الشركة، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك عند المستوي المعلوم 0.05حيث قدر احتمالها 0.003 .

_ القصور في الإفصاح والإبلاغ عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك عند المستوي المعلوم 0.05، لان احتمال كان أقل من المستوى المعلوم وقدر ب 0.011.

_ القصور في فحص الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي،يتضح من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الشركة لا تقوم بذلك عند المستوي المعلوم 0.05 لان احتمالها كان اكبر من المستوى العلوم ويقدر ب 0.271.

_ القصور في توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك عند المستوي المعلوم 0.05، لان الاحتمال يفوق قيمة المستوى المعلوم وقدر ب 0.005.

_ عدم كفاءة التقارير والقوائم المالية في خدمة مستخدميها، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة لا تقوم بذلك لان قيمة الاحتمال اكبر من المستوي المعلوم 0.05 حيث قدرت ب 0.439 .

_ القصور في التمثيل الصادق للمعلومات والظواهر المراد تقرير عنها، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة لا تقوم بذلك لان احتمالها يقدر ب وهو اكبر من المستوي المعلوم 0.05، حيث قدر ب 0.180 .

_ القصور في تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك عند المستوي المعلوم 0.05 لان احتمال كان اقل من المستوى المعلوم.

_ عدم تمتع المعلومات المقدمة بخاصية التوفيق المناسب، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك عند المستوي المعلوم 0.05.احتماله بلغ ما قيمته 0.011.

_ عدم تمتع المعلومات المقدمة من المحاسب إلى المجتمع بالوضوح، يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الشركة تقوم بذلك لان الاحتمال اقل من المستوي المعلوم 0.05، وقدر ب 0.024.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل الذي اشتمل على دراسة تطبيقية الممثلة في استمارة الاستبيان، والتي تم توزيعها على علي أعمال المديرية في مجال حوكمة الشركات والقوائم المالية، وباختلاف أعمارهم وخبراتهم اتضح أنه:

_ تطبيق مبادئ حوكمة الشركات الذي يؤدي إلى الثقة والمصداقية في القوائم المالية، فقد اتفق أغلبية أفراد العينة على ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة الشركات يؤدي إلى مصداقية القوائم المالية.

_رغم اتفاق أغلبية أفراد العينة محل الدراسة على أن انتشار الفساد المالي والإداري راجع إلى غياب حوكمة الشركات إلا أن الفرضية لم تكن صحيحة.

خاتمة عامة:

في عصرنا الحالي برز الحديث بشدة عن حوكمة الشركات، خاصة بعد حالات الانهيار التي أصابت العديد من الشركات العالمية الكبر منها شركة "انرون"، حيث توجهت الشركات بصفة عامة للبحث عن مخرج لهذه الانهيارات، والناتجة أساسا عن غياب أخلاقيات المهنة لبعض الشركات وانعدام الشفافية والإفصاح، وهذا ما جعله إلى إحداث تغيرات في أساليب الإدارة والإشراف حيث تقوم أساسا على مبادئ أهمها الإفصاح والشفافية المساءلة والرقابة، حيث ساهمة هذه المبادئ وبشكل فعال في المواجهة والتقليل من حدة الأزمات، حيث تعرف هذه الأخيرة بمبادئ حوكمة الشركات ولذلك سهلت في توجيه الشركات والمؤسسات للممارسة الرقابة بما يتعلق بإدارة الشؤون اليومية لها، وضمان الإدارة السليمة والنتائج السليمة للقوائم المالية الناتجة عنها .

وانطلاقا لما تم تناوله في هذه الدراسة حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية القوائم المالية، وللإجابة على الإشكالية المطروحة إلي أي مدي يمكن لمبادئ حوكمة الشركات ضمان مصداقية القوائم المالية؟ ، واختبار صحة الفرضيات، ارتأينا إلى تقسيم الموضوع إلى جانب نظري والآخر تطبيقي، ففي الفصل الأول تطرقنا إلى الإطار الفكري والنظري لحوكمة الشركات ، والفصل الثاني ضم الإطار النظري للقوائم المالية، وتأكيدا لما تم تناوله في الفصول النظرية تم إسقاطه على الدراسة التطبيقية في استبان قصد ضمان الإجابة على الفرضيات.

2- اختبار الفرضيات:

فيما يلي سنحاول اختبار صحة الفرضيات التي قمنا بصياغتها في مقدمة البحث، وفقا لما يلي:

_الفرضية الأولي: لقد ثبت صحتها، حيث أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات الذي يؤدي إلى الثقة والمصداقية في القوائم المالية، وذلك من خلال أراء أغلبية أفراد العينية ومن خلال نتيجة برنامج Mini Tab.

_ الفرضية الثانية: لقدتبين عدم صحتها، على إعتبار أن انتشار الفساد المالي والإداري راجع إلى غياب حوكمة الشركات، وذلك تبين من خلال نتائج SPSS حيث أن الأغلبية متفقة على ما جاء في الإستبيان ولكن برنامج Mini Tab أثبت غير ذلك.

وللتأكد من هذه الفرضيات حاولنا معرفة مساهمة مبادئ الحوكمة والأطراف الرئيسية فيها عل مصداقية القوائم المالية، وذلك من خلال مجموعة من أفراد العينة داخل مديرية العملياتية للاتصالات بولاية إليزي حيث وجدنا مجموعة من النتائج أهمها:

3- النتائج:

أولا: نتائج النظرية

_ لقد اختلقت تعاريف الحوكمة بين الاقتصاديين، والشركات الدولية فمنهم من عرفها على أساس الأفراد والمودعين، والفائدة التي تقدمها لهم.

_ إن ظهور مبادئ حوكمة الشركات جاء نتيج ة لمجموعة من الأزمات المالية والفساد المالي والإداري ا لذي عرفته مجموعة من الشركات المالية الكبرى.

_ أن من أهم مبادئ الحوكمة التي تعتمد عليها الشركات وهي مبدأ تحقيق المساواة بين المساهمين في المعاملة وحماية حقوقهم، والإفصاح والشفافية.

_ تؤدي آليات حوكمة الشركات دور كبير من خلال مساهمتها في اتخاذ القرارات المناسبة والملائمة التي من خلالها تستطيع أن تحقق أهدافها.

_ ضرورة اهتمام مجالس الإدارة الشركة بوضع دليل للحوكمة والسعي نحو تعديله وتطويره من فترة لأخرى.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

_ أن مفهوم الحوكمة مزال غير معروف بصورة كبير بين الأفراد وخاصة في داخل الشركات.

_أن قيام الشركة بوضع دليل للحوكمة والسعي وراء تطويره وتعديله من وقت لأخر يساعد الشها على زيادة عدد المساهمين في داخلها.

_ مشاركة مدير المصلحة العمال في اتخاذ القرارات له دورا كبير في تحقيق مصداقية وصحة القوائم المالية.

_أن عدم كفاءة التقارير والقوائم المالية في خدمة المساهمين تؤثر سلبا على نتائج الشركة.

_أن القصور في توصيل كافة المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب تعتبر أحد الأسباب التي تؤدي إلى عدم جودة ومصداقية القوائم المالية.

_أن الشركات تحرص على أن تضمن حقوق المساهمين وذلك بتقديم تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

4- التوصيات:

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج هذه الدراسة، لابد من تقديم مجموعة من التوصيات والتي منشأنها الاهتمام بحوكمة الشركات والقوائم المالية، نذكر منها:

_ بذل مختلف الجهود لتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في المؤسسات والعمل علي تقنينها.

_ تعميم تطبيق مبادئ الحوكمة في كل إدارات وأقسام الشركات.

_ وضع قوانين خاصة لتطبيق الحوكمة في الشركات والعمل على توفير البيئة المناسبة لها.

_ نشر ثقافة الحوكمة وأهمية تطبيقها في مختلف الشركات والمؤسسات، عمومية كانت أو خاصة، أو كبيرة ، متوسطة، صغيرة.

5- آفاق الدارسة:

من خلال دراستنا المتمثلة في حوكمة الشركات أداة لضمان مصداقية القوائم المالية، وجدنا أن هنالك قضايا تخص الموضوع بحثنا وهي جديرة بأن تكون بحوثا قابلة للمناقشة مستقبلا ومنها:

_ مساهمة حوكمة الشركات في تفعيل أداء الشركات.

_ أثر التطبيق الغير السليم للحوكمة على أداء المؤسسات.

_ دراسة أثار تطبيق حوكمة الشركات على القوائم المالية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- القاضي حسين يوسف، الريشاني سمير، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، عمان، الأردن.

2- القاضي حسين وحمدان مأمون توفيق، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية، الأردن،2000.

3- القاضي حسين، حمدان مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، 2008.

4- جعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع الشارقة(عمان)مكتبة جامعية،ط2008.

5- حماد طارق عبد العال، موسوعة المعايير المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

6- حماد طارق عبد العال، تحليل القوائم المالية، لإغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرية حالة)، دار الجامعية، 2006.

7- حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، ط05، 2008.

8-حمدان مأمون، جمعية المحاسبيين القانونيين السوريين، مقدمة عن المعايير المحاسبة الدولية، كلية الاقتصاد- قسم المحاسبة-جامعة دمشق،2008.

9- لطفي أمين السيد أحمد ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2008.

10-لطفي أمين السيد أحمد، المراجعة عطية هاشم أحمد، عبد ربه محمد محمد محمود، دراسات في المحاسبة المالية- محاسبة التكاليف الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 2000 .

11- لطفي أمين السيد أحمد، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين، القاهرة، الدار الجامعية، 2001-2000.

12- نور أحمد، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية، مصر،2003-2004.

13- نور أحمد محمد،مبادئ المحاسبة- المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبية والدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

14_ يوسف محمد حسن، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الاستثمار، جوان 2008.

2- الرسائل والأطروحات

15-أبو حمام ماجد إسماعيل،أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية،رسالة ماجستير، جامعة غزة، كلية التجارة قسم الحأاسبة والتمويل،2009.

16-آل غزاوي حسين عبد الجليل، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، الأكادمية العربية في الدنمارك ،كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة،2010.

17- بالهادي خديجة، مساهمة المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة على القوائم، ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2013.

18- بن عيسى مريم، تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء، رسالة ماجستير،دراسة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية قسم علوم تسيير، ورقلة، 2011.

19- بوخالفة وسيلة، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، ماستر، جامعة قاصدي مرباح، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بسكرة.

20- بوخمادة وليد على، المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ حوكمة المصارف، رسالة ماجستير، الجامعة العربية الألمانية للعلوم والتكنولوجيا، المانيا، 2014/2013.

21- بوهراوة صابرينا، الجزائر تنظم إلى ركب حوكمة الشركات، الإصلاح الاقتصادي نشرية غير دورية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2009.

22-بيسي الزهرة، مراجعة الحسابات ودورها في تفعيل حوكمة الشركات، رسالة ماستر، دراسة غير منشورة، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، معهد علوم التسيير، 2012/2011.

23_خزان سعيدة، توحيد القوائم المالية ودورها في تفعيل عملية المراجعة الدولية، ماستر، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.

24- خوني أمينة، مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا للمعايير الدولية للمحاسبية والإبلاغ المالي ISA/IFRS دراسة حالة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر،2011/2010.

25- سامي لزعر محمد، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجسنير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

26-سعد بدر الدين، الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

27- سليماني رشيدة، دورة آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، بسكرة، 2013/2012.

28- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصاد والتسيير والنجارة، جامعة العقيد الجاج لخضر ، باتنة، 2009/2008.

29- صالحي المنوبية، قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS ، ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2012.

30- عبد الصمد عمر علي، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير،جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2009/2008.

31- علال نبيل، العوامل المؤثرة على جودة مراجعة الحسابات للقوائم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي، 2013/2012.

32- على سليمان على عبد الجابر الحاج، العلاقة بين مستوي التطبيقي الفعلي للحاكمة المؤسسية ووجود التقارير المالية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 2010.

33- عليان وداي مدحت فوزي، أثر التضخم علي الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، 2006.

34- غلاب فاتح،"تطور دور وضيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير،2012/2011.

35- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، جامعة غزة، كلية التجارة قسم الحاسبة والتمويل، 2009.

3- : الدوريات المجلات

36- عباس بله سيد عبد الرحمان، "دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ع 12 لسنة 2012.

37- عزة لزهر، سالمي محمد دينوري، قائمة التدفقات النقدية الوجة الآخر للوضعية المالية، رؤى اقتصادية، العدد: الخامس، ديسمبر 2013 .

38- عمر إقبال توفيق المشهداتي، " تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل المعايير التدقيق المتعارف عليها " مجلة الأداء الجزائرية، العدد: 02، 2012.

39- عقاري مصطفي، المعيار المحاسبي 1: عرض القوائم المالية، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع :1، 2007.

40- منير النجار أحمد ، البعد المصرفي في حوكمة الشركات، إتحاد المصارف الإلكترونية،العدد40، مارس 2008.

4- الملتقيات والمؤتمرات

41_ بله باسي زكرياء، آليات علاقة حوكمة الشركات بالأداء المالـي، ملتقي حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والمعايير المحاسبية الإسلامية ، جامعة الوادي،2014/12/08/07 .

42- حمدي فله، نوبلي نجلاء، إستخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات، ملتقي حول تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر ،بسكر، 07/06/ماي 2012.

43-شريقي عمر ، دور وأهمية الحوكمة في إستقرار النظام المصرفي، ملتقي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009/09/21/20 .

44- شريقي عمر، التدقيق الداخلي كأحد الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة ، ملتقي حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والمعايير المحاسبية الإسلامية، جامعة الوادي، 2014/12/08/07.

45- شريف غياط، فيروز رجال، حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، جامعة 8 ماي_ قالمة.

46- صباحي نوال، واقع الحوكمة في دول مختارة – مع التركيز على التجربة الجزائرية– المؤتمر الدولي الثامن حول : دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات ، جامعة البويرة ، الجزائر.

47- عثماني أحسين، شعابنية سعاد ، النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على البورصة الجزائر، ملتقي حول تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر _بسكر_،07/06/ماي 2012.

48- عياري أمال، أبوبكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات، ملتقي حول تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكر،07/06/ ماي 2012.

49- قايد نو ر الدين أحمد، وآخرون ،"النظام المحاسبي المالي آلية لدعم الحوكمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية ، جامعة الوادي، 2014.

50-_ الدغوجي علي حسين، حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، ورقة بحثية، بجامعة بغداد.

51- وزارة الاستثمار، معايير المحاسبية المصرية، 2006.

5- المواقع الإلكترونية

52- الحيالي وليد، نضرية المحاسبة، سبتمبر، 2008.منشور في: https://www.google.dz

53- الجوزي جميلة، دور الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية، ص:7. منشور في:

https://www.google.dz/webhp?sourceid

54-محمد بيشارة، فهم القوائم المالي، ص: 3، نشرت في:

http://www.ust.edu/open/library/mang/

55- https://www.google.dz/webhp?sourceid: 05/12/2015.

ثانيا: المراجع الأجنبية

56 -Jekaterina Novikova, **The Impact of Internal Corporate Governance System on Firms Innovative Activities** the DRUID Academy's Winter Conference on Innovation, Growth and Industrial Dynamics Aalborg, Denmark January 22-24, 2004.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسير

قسم: علوم التسيير

السنة: الثانية ماستر

تخصص: تدقيق محاسبي

استمارة الاستبيان حول موضوع : **"حوكمـــة الشركـــات كأداة لضـمـــان مصداقيـــة القوائم الماليــة": دراسة حالة المديرية العملياتية للاتصالات لولاية إليزي.**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرني أن أضع بين أيديكم هـ ذا الاستبيان الذي يهدف إلى التعرف **دور ومبادئ حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية القوائم المالية**. ولأهمية رأيكم حول الموضوع الدراسة يجب التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علما أنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

السنة الجامعية: 2015/2014 **الطالبة:** أحمودة حياة

الرجاء وضع علامة(×) في الخانة التي تتناسب مع إجابتك.

الجزء الأول: البيانات الشخصية

يهدف هذا القسم إلى التعرف على بعض الخصائص الاجتماعية والوظيفية بغرض تحليل النتائج فيما بعد لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة المناسبة على التساؤلات التالية، وذلك بوضع اشارة (×) في المربع المناسب لاختياركم.

1_ الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2_ العمر:

أقل من 30 سنة ☐ من 30إلى أقل من 40سنة ☐

من 40إلى من 50سنة 50سنة فأكثر ☐ ☐

3_ المؤهل العلمي:

تقني سامي ☐ ليسانس ☐ دراسة عليا ☐

مؤهلات أخرى أذكرها.....

4_ سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من5 إلى أقل من 10سنوات ☐

من10إلى 15 سنة ☐ من 15 سنة فأكثر ☐

الجزء الثاني: مضمون الإستبيان.

المحور الأول:إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى الثقة والمصداقية في القوائم المالية.

1 _ هل أنت مطلع على مفهوم حوكمة الشركات؟ " هي أسلوب ممارسة الإدارة السلطات الرشيدة".

نعم ☐ لا ☐

2_ هل لديك حقوق وواجبات في الشركة؟

نعم ☐ لا ☐

3_ هل الشركة تقوم بوضع دليل الحوكمة وتسعى لتطويره وتعديله من وقت لأخر.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

4_ هل تقوم الشركة بتقديم تقرير سنوي للمساهمين.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

5_ هل تتسمح بحق المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

6_ تقوم الشركة بتوزيع عوائد الأرباح المقررة على جميع المساهمين.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

7_ يشارك المساهمون في إجراء أي تعديلات علي النظام الأساسي للشركة.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

8_ تطوير آليات للمشاركة الفعالة لأصحاب المصالح.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

9_ مشاركة مدير مصلحة العمال في اتخاذ القرارات.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

10_ تحرص الشركة على حماية حقوق حملة الأسهم.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

11 _ تعتبر المساواة في المعاملة بين المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

12_ معاملة المساهمين معاملة متساوية.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

13_ تحرص الشركة على تعويض أصحاب المصالح على أي انتهاك لحقوقهم.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

14_ تكريس الوقت الكافي لممارسة مسؤوليات مجلس الإدارة لتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

15_ يتم الإفصاح دائما عن السياسات و الطرق المحاسبية المتبعة في الشركة.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

16_ يتم الوصف الشامل والمحدد لمهام وواجبات رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه بما فيها مراقبة ومعالجة حالات التعارض المحتملة للإدارة.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

المحور الثاني: انتشار الفساد المالي والإداري راجع إلى غياب حوكمة الشركات.

17_ عدم مراقبة المحاسبين وتأكيدهم على صحة القوائم المالية يؤدي إلى انهيار الشركة.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

18_ القصور في الإفصاح والإبلاغ عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

19_ القصور في فحص الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

20_ القصور في توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

21_ عدم كفاءة التقارير والقوائم المالية في خدمة مستخدميها.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

22_ القصور في التمثيل الصادق للمعلومات والظواهر المراد تقرير عنها.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

23_ القصور في تقديم المعلومات الصادقة والمحايدة والخالية من التحيز.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

24_ عدم تمتع المعلومات المقدمة بخاصية التوقيت المناسب.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

25_ عدم تمتع المعلومات المقدمة من المحاسب إلى المجتمع بالوضوح.

موافق ☐ محايد ☐ غير موافق ☐

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	26	60,5	60,5	60,5
	أنثى	17	39,5	39,5	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنة 30 من اقل	21	48,8	48,8	48,8
	سنة 50 الى 40 من	16	37,2	37,2	86,0
	سنة50 من اكثر	6	14,0	14,0	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سامي تقني	10	23,3	23,3	23,3
	ليسانس	19	44,2	44,2	67,4
	عليا دراسات	9	20,9	20,9	88,4
	اخرى مؤهلات	5	11,6	11,6	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات5 من أقل	17	39,5	39,5	39,5
	سنوات 10 الى 5 من	12	27,9	27,9	67,4
	سنة 15الى 10 من	8	18,6	18,6	86,0
	سنة 15 من اكثر	6	14,0	14,0	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	24	55,8	55,8	55,8
	لا	19	44,2	44,2	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	36	83,7	83,7	83,7
	لا	7	16,3	16,3	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	11	25,6	25,6	25,6
	محايد	8	18,6	18,6	44,2
	موافق	24	55,8	55,8	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	4	9,3	9,3	9,3
	محايد	27	62,8	62,8	72,1
	موافق	12	27,9	27,9	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	4	9,3	9,3	9,3
	محايد	15	34,9	34,9	44,2
	موافق	24	55,8	55,8	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	4	9,3	9,3	9,3
	محايد	9	20,9	20,9	30,2
	موافق	30	69,8	69,8	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	2	4,7	4,7	4,7
	محايد	12	27,9	27,9	32,6
	موافق	29	67,4	67,4	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	3	7,0	7,0	7,0
	محايد	7	16,3	16,3	23,3
	موافق	33	76,7	76,7	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	2	4,7	4,7	4,7
	محايد	6	14,0	14,0	18,6
	موافق	35	81,4	81,4	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	3	7,0	7,0	7,0
	محايد	10	23,3	23,3	30,2
	موافق	30	69,8	69,8	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	10	23,3	23,3	23,3
	محايد	19	44,2	44,2	67,4
	موافق	14	32,6	32,6	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	8	18,6	18,6	18,6
	محايد	13	30,2	30,2	48,8
	موافق	22	51,2	51,2	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	3	7,0	7,0	7,0
	محايد	8	18,6	18,6	25,6
	موافق	32	74,4	74,4	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	2	4,7	4,7	4,7
	محايد	13	30,2	30,2	34,9
	موافق	28	65,1	65,1	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b15

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	6	14,0	14,0	14,0
	محايد	14	32,6	32,6	46,5
	موافق	23	53,5	53,5	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

b16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	7	16,3	16,3	16,3
	محايد	4	9,3	9,3	25,6
	موافق	32	74,4	74,4	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

c1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	6	14,0	14,0	14,0
	محايد	13	30,2	30,2	44,2
	موافق	24	55,8	55,8	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

c2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	5	11,6	11,6	11,6
	محايد	18	41,9	41,9	53,5
	موافق	20	46,5	46,5	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

c3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	8	18,6	18,6	18,6
	محايد	23	53,5	53,5	72,1
	موافق	12	27,9	27,9	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

c4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	8	18,6	18,6	18,6
	محايد	10	23,3	23,3	41,9
	موافق	25	58,1	58,1	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

c5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	16	37,2	37,2	37,2
	محايد	10	23,3	23,3	60,5
	موافق	17	39,5	39,5	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

c6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	11	25,6	25,6	25,6
	محايد	15	34,9	34,9	60,5
	موافق	17	39,5	39,5	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

c7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	6	14,0	14,0	14,0
	محايد	17	39,5	39,5	53,5
	موافق	20	46,5	46,5	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

c8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	7	16,3	16,3	16,3
	محايد	14	32,6	32,6	48,8
	موافق	22	51,2	51,2	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

c9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	8	18,6	18,6	18,6
	محايد	14	32,6	32,6	51,2
	موافق	21	48,8	48,8	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
b1	43	1	2	1,44	,502
b2	43	1	2	1,16	,374
b3	43	1	3	2,30	,860
b4	43	1	3	2,19	,588
b5	43	1	3	2,47	,667
b6	43	1	3	2,60	,660
b7	43	1	3	2,63	,578

b8	43	1	3	2,70	,599
b9	43	1	3	2,77	,527
b10	43	1	3	2,63	,618
b11	43	1	3	2,09	,750
b12	43	1	3	2,33	,778
b13	43	1	3	2,67	,606
b14	43	1	3	2,60	,583
b15	43	1	3	2,40	,728
b16	43	1	3	2,58	,763
c1	43	1	3	2,42	,731
c2	43	1	3	2,35	,686
c3	43	1	3	2,09	,684
c4	43	1	3	2,40	,791
c5	43	1	3	2,02	,886
c6	43	1	3	2,14	,804
c7	43	1	3	2,33	,715
c8	43	1	3	2,35	,752
c9	43	1	3	2,30	,773
Valid N (listwise)	43				

P							
00b1	43	1,442	0,502	0,152	1,191	-3,66	1,000
b2	43	1,163	0,374	0,152	0,912	-5,49	1,000
b3	43	2,302	0,860	0,152	2,051	1,98	0,024
b4	43	2,186	0,588	0,152	1,935	1,22	0,111
b5	43	2,465	0,667	0,152	2,214	3,05	0,001
b6	43	2,605	0,660	0,152	2,354	3,96	0,000
b7	43	2,628	0,578	0,152	2,377	4,12	0,000
b8	43	2,698	0,599	0,152	2,447	4,57	0,000
b9	43	2,767	0,527	0,152	2,517	5,03	0,000
b10	43	2,628	0,618	0,152	2,377	4,12	0,000
b11	43	2,093	0,750	0,152	1,842	0,61	0,271
b12	43	2,326	0,778	0,152	2,075	2,13	0,016
b13	43	2,674	0,606	0,152	2,424	4,42	0,000
b14	43	2,605	0,583	0,152	2,354	3,96	0,000
b15	43	2,395	0,728	0,152	2,145	2,59	0,005
b16	43	2,581	0,763	0,152	2,331	3,81	0,000
c1	43	2,419	0,731	0,152	2,168	2,74	0,003
c2	43	2,349	0,686	0,152	2,098	2,29	0,011
c3	43	2,093	0,684	0,152	1,842	0,61	0,271
c4	43	2,395	0,791	0,152	2,145	2,59	0,005
c5	43	2,023	0,886	0,152	1,772	0,15	0,439
c6	43	2,140	0,804	0,152	1,889	0,91	0,180
c7	43	2,326	0,715	0,152	2,075	2,13	0,016
c8	43	2,349	0,752	0,152	2,098	2,29	0,011
c9	43	2,302	0,773	0,152	2,051	1,98	0,024
m1	43	2,302	0,465	0,152	2,051	1,98	0,024
m2	43	2,209	0,514	0,152	1,958	1,37	0,085

فهرس الجداول

الرقم	البيان	الصفحة
01	المعلومات الموجودة في الملحق	45
02	إحصائيات توزيع الإستبيان	55
03	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	56
04	توزيع أفراد العينة حسب العمر	56
05	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	58
06	توزيع أفراد العينة حسب السنوات الخبرة	59
07	تطبيق حوكمة الشركات الذي يؤدي إلى الثقة والمصداقية في القوائم المالية	62
08	انتشار الفساد المالي والإداري راجع إلى غياب حوكمة الشركات.	64
09	إختبار صحة الفرضية الأولي	64
10	إختبار صحة الفرضية الثانية	66

فهرس الاشكال البيانية

الرقم	البيان	الصفحة
01	خصائص حوكمة الشركات	13
02	المحددات الأساسية لحوكمة الشركات	17
03	خصائص القوائم المالية	33
04	أهداف القوائم المالية	34
05	الهيكل التنظيمي لمديرية العملياتية للاتصالات لولاية اليزي	52
06	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	55
07	توزيع أفراد العينة حسب العمر	55
08	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	56
90	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	57

قائمة الملاحق

الرقم	البيان	الصفحة
01	الإستبيان	89-81
02	نتائج SPSS	89-81
03	نتائج Mini Tab	91

قائمة الاختصارات والرموز

OCDE	Organization for Economic Cooperation nnd Development
IFC	International Finance Corporation
ROSC	Return of spontaneous circulation
FASB	Financial Accounting Standards Board
AICPA	American lnstitute of Certified Public Accountants
SEC	Securities and Exchange Commission
IAS	International Accounting Standards

تمهيد:

أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة في كافة الإدارات والشركات في المنضمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة وخصوصا بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي وقعت في الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997 وأزمة شركة انرون والتي تعمل في مجال التسويق والكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وكذلك أزمة الشركة الأمريكية للاتصالات عام 2002.

حيث ترجع جميع هذه الانهيارات إلى الفساد الإداري والححاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خا صة،كما تعتبر حوكمة الشركات من أهم المفاهيم التي ظهرت في عصرنا الحالي، حيث زادت أهميتها إلي تدعيم ثقة المساهمين في مجلس الإدارة التي فقدت بسبب الإداريين القائمين على إدارة الشركة و محافظي الحسابات الذين لم يفصحوا عن دقة وصحة القوائم المالية ونظام المحاسبة الموجودة في مختلف الشركات، الذي أظهر وجود خلل وعدم ثقة التقارير المالية التي كان من أحد أسبابها بعض الممارسات المتعلقة بمختلف جوانب الأعمال المحاسبية.

وهذه الظروف دفعت العديد من المؤسسات الدولية لوضع قواعد ومبادئ لإدارة المؤسسات منها حوكمة الشركات، حيث أصدر مركز المشروعات الدولية الخاصة تقريرًا حول "حوكمة الشركات" حدد فيه مختلف قواعد ومبادئ ممارسة الإدارة الرشيدة بالمؤسسات والقطاعات الاقتصادية .وأصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1999مبادئ حوكمة الشركات، والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء، وغير الأعضاء بالمنظمة، لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات بكل من الشركات العامة أو الخاصة، سواء متداولة أم غير متداولة بأسواق المال، من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل، ويدعم هذا ما أكدت عليه المنظمة العالمية لمشرفي الأوراق المالية في مايو 2002 ، من أهمية انتهاج مبادئ حوكمة الشركات.

ومن هنا يمكننا التطرف إلى الإشكالية الرئيسية المتمثلة في ما يلي:

الإشكالية الرئيسية:

ـ إلي أي مدي يمكن لمبادئ حوكمة الشركات ضمان مصداقية القوائم المالية؟

ويمكن تحليل هذه الإشكالية إلى مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

ـ فيما تتمثل حوكمة الشركات و القوائم المالية؟

_ كيف تساهم حوكمة الشركات في ضمان مصداقية القوائم المالية؟

_الى أي مدى ساهمت حوكمة الشركات في ضمان جودة و مصداقية القوائم المالية؟

فرضيات الدراسة: تتمثل فيما يلي:

- إن تطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يؤدي إلى المصداقية في القوائم المالية والثقة بها.

- انتشار الفساد المالي والإداري راجع إلى غياب حوكمة الشركات.

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى عدة أسباب ونذكر منها:

_ يدخل هذا الموضوع ضمن صميم التخصص: التدقيق المحاسبي.

_ الاهتمام المتزايد بموضوع الحوكمة دوليا ومحليا.

_ الميل الشخصي لمعالجة المواضيع المتعلقة بالحوكمة، و الرغبة في البحث عن دورها في ضمان مصداقية القوائم المالية.

أهداف الدراسة أهميتها:

✓ **أهداف الدراسة:**

_التعرف على خصوصيات حوكمة الشركات.

_ التعرف على عناصر ومكونات القوائم المالية.

_ توضيح العلاقة بين حوكمة الشركات والقوائم المالية.

_ تحليل ودارسة مساهمة مبادئ حوكمة الشركات لضمان مصداقية القوائم المالية.

✓ **أهمية الدراسة:**

يستمد هذا البحث أهميته من خلال المتغيرات التي يتطرق لها، حيث تساهم حوكمة الشركات في العديد من الجوانب الاقتصادية المتمثلة في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لما لها من أهمية في مساعدة على استقرار الأسواق المالية، ورفع الشفافية فيها وزيادة كسب ثقة المساهمين وذلك بحماية استثماراتهم.

الدراسات السابقة:

_ عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير،جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2009/2008.

تمحور إشكالية هذا البحث في ما يلي:

كيف يمكن الاستفادة من المراجعة الداخلية كأداة لتطبيق حوكمة المؤسسات.

ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة وهو أن حوكمة المؤسسات تمثل الكيفية التي تدار بها المؤسسات وتراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة ، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلالها لمواردها ودرستها للمخاطر، وهو يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

ـ بن عيسى مريم، تطبيق آليات حوكمة المؤسسات و أثرها على الأداء، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح_ورقلة_، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم تسيير،2012 .

تمحورت إشكالية هذا البحث في ما يلي:

ما هو اثر تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة إلي وجود تأثير جوهري للمتغيرات المستقلة بعض آليات حوكمة المؤسسات الداخلية على معدل العائد على الأصول فإن معدل العائد على الأصول يتأثر ايجابيا بكل من دور مجلس الإدارة، آلية دور لجنة المراجعة، آلية دور المراجعة الداخلية وآلية مكافآت التنفذيون.

ـ ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية رسالة ماجستير، جامعة غزة، كلية التجارة قسم الحاسبة والتمويل،2009.

تمحورت إشكالية هذا البحث في ما يلي:

ما مدى تأثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة أنه على الرغم من وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة المطبق لدى شركة المسجلة في سوق الأورق المالية، فإن الأمر لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والمتابعة لكافة مستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق.

الإطار الزماني والمكاني:

ـ **الإطار الزماني**:امتدت هذه الدراسة ما بين شهر أفريل إلى غاية شهر جوان من نفس السنة.

ـ **الإطار المكاني**:المديرية العملاتية للاتصالات بولاية اليزي.

المنهج والأدوات المستخدمة:

تبنت هذه الدراسة المنهج **المنهج الوصفي:** من خلال التطرق للدراسة النظرية للإ طار الفكري والنظري لحوكمة الشركات والقوائم المالية. والمنهج**التحليلي والإحصائي:** في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل المعلومات واستخدام الأدوات الاحصائية واستعمال برنامج spss.

صعوبات البحث:

من خلال دراستي للموضع صادفتني مجموعة من الصعوبات من بينها:

_ قلة المراجع المتعلقة بالموضوع المتعلقة منها بالكتب.

_صعوبة توزيع وجمع الاستبانة.

_ صعوبة تقديم مديرية العمليات للاتصالات بتقدم معلومات عامة حولها.

_ عدم تجاوب بعض الأفراد العينة مع الاستبانة.

محتوي البحث:

لمعالجة الموضوع اردنا أن يشمل محتوي البحث علي جانبين، أحدهما نظري والآخر تطبيقي، حيث يحتوي الجانب النظري على فصلين والجانب التطبيقي على فصل واحد، وتتقدم هذه الفصول مقدمة وتتعقبهم خاتمة.

يحتوي الفصل الأول الذي هو تحت عنوانالإطار الفكري والنظري لحوكمة الشركاتعلى أربعة مباحث، خصصنا المبحث الأول إلىأسباب ظهور حوكمة الشركات ، من خلال التطرق إلى نظرية الوكالة والفضائح المالية، في حين خصصنا المبحث الثاني من ه ذا البحث إلىالخلفية الفكرية لحوكمة الشركات وضم كلا من نشأة وماهية حوكمة الشركاتأما المبحث الثالث فقد خصصناه إلى محددات ومبادئ حوكمة الشركات،وأما المبحث الأخير فخصص إلى تجارب المنضمات الدولية لحوكمة الشركات.

أما في الفصل الثاني فخصصناه لمعرفة الإطار النظري للقوائم المالية، حيث حاولنا في البحث الأول من هذا الفصل التعرف على ماهية القوائم المالية وتضمنت كلا من مفهومها وخصائصها وأهدافها وأهميتها، والمبحث الثاني كان حول الفرضيات الأساسية للقوائم المالية والعوامل المؤثرة عليها، وختمناه في المبحث الثالث والأخير بعناصر وأنواع ومستخدمي القوائم المالية.

أما في الفصل الثالث، والذي كان في شكل دراسة حالة المديرية العملياتية للاتصالات بولاية اليزي حيث قمنا في المبحث الأول بتقديم معلومات حول المؤسسة ومنهجية الدراسة المتبعة، وفي المبحث الثاني خصص إلى وإعداد الاستبانة وتفريغ بياناتها، في المبحث الأخير خصص لتحليل نتائج الاستبيان.